التغطية الإعلامية لمشروع قانون المالية لسنة 2014

(ملاحق)

- **ملحق رقم 1: توزيع الخدمات حسب التغطية الإعلامية المخصصة لمشروع قانون المالية**
- **ملحق رقم 2: تفاصيل مناقشة قانون المالية رقم 110.13 للسنة المالية 2014**
- **ملحق رقم 3: تفاصيل المناقشة قانون المالية رقم 115.12 للسنة المالية 2013**
- **ملحق رقم 4: شبكة التحليل المعتمدة في الدراسة**
- **ملحق رقم 5: الأجناس الصحافية للبرامج التي تناولت المشروع في البرامج الحوارية والمجلات الإخبارية للقنوات الأربع**
- **ملحق رقم 6: التغطية الموضوعاتية في البرامج الحوارية والمجلات الإخبارية**
- **ملحق رقم 7 : نظرة عن البرامج الحوارية والمجلات الإخبارية التي قدمتها القنوات الأربع**
- **ملحق رقم 8 : التغطية الموضوعاتية في النشرات الإخبارية**
- **ملحق رقم 9: لائحة الشخصيات المتدخلة في البرامج الحوارية والمجلات الإخبارية**
- **ملحق رقم 10: ورقة حول إدماج مقاربة النوع في ميزانية الدولة**

ملحق رقم 1: توزيع الخدمات حسب التغطية الإعلامية المخصصة لمشروع قانون المالية

الخدمة	تغطية مشروع 2014 في النشرات الإخبارية	تغطية مشروع 2014 في البرامج الحوارية	الخدمات التي خصصت أكثر من ربع ساعة، لمشروع سنة 2013 و2014 في النشرات الإخبارية	الخدمات التي خصصت أكثر من نصف ساعة، لمشروع سنة 2013 و2014 في البرامج الحوارية
إذاعة أطلانتيك	5:35:11	1:11:31	أكثر من 15 دقيقة	أكثر من 30 دقيقة
الإذاعة الوطنية	2:24:06	3:51:28	أكثر من 15 دقيقة	أكثر من 30 دقيقة
لوكس راديو	-	5:57:00	-	أكثر من 30 دقيقة
القناة الأولى	1:48:22	3:57:32	أكثر من 15 دقيقة	أكثر من 30 دقيقة
الإذاعة الأمازيغية	2:01:40	2:08:46	أكثر من 15 دقيقة	أكثر من 30 دقيقة
ميدي 1 تي في	2:27:05	1:11:28	أكثر من 15 دقيقة	أكثر من 30 دقيقة
القناة الثانية	1:14:50	1:42:44	أكثر من 15 دقيقة	أكثر من 30 دقيقة
إذاعة كازا إف. إم.	0:52:07	1:20:05	أكثر من 15 دقيقة	أكثر من 30 دقيقة
إذاعة الرباط الدولية	1:22:08	0:13:00	أكثر من 15 دقيقة	أقل من 30 دقيقة
إذاعة أصوات	1:02:32	0:21:08	أكثر من 15 دقيقة	أقل من 30 دقيقة
راديو بلوس البيضاء	0:41:33	0:29:42	أكثر من 15 دقيقة	أقل من 30 دقيقة
قناة تمازيغت	0:19:34	0:50:50	أكثر من 15 دقيقة	أكثر من 30 دقيقة
قناة المغربية	1:00:42	-	أقل من 15 دقيقة	-
إذاعة شذى إف. إم.	0:41:04	0:06:52	أكثر من 15 دقيقة	أقل من 30 دقيقة
ميد راديو	0:08:09	0:09:17	أكثر من 15 دقيقة	أقل من 30 دقيقة
كاب راديو	-	0:07:13	-	أقل من 30 دقيقة

ملحق رقم 2: تفاصيل مناقشة قانون المالية رقم 110.13 للسنة المالية 2014

القراءة الأولى	
مجلس النواب	
2013/10/23	تم تقديم المشروع في جلسة عمومية مشتركة بين مجلسي البرلمان.
2013/10/23	تم تقديم المشروع داخل لجنة المالية.
2013/10/30	(صباحا): شرعت اللجنة في المناقشة العامة للمشروع
2013/10/30	(مساء): تابعت اللجنة المناقشة العامة للمشروع
2013/10/31	(صباحا) :تابعت اللجنة المناقشة العامة للمشروع
2013/10/31	(مساء): أنهت اللجنة المناقشة العامة للمشروع
2013/11/01	استمعت اللجنة إلى جواب السيد الوزير في إطار المناقشة العامة للمشروع، كما شرعت في دراسة المواد حيث توقفت عند المادة 115 المتضمنة في المادة 4 من المشروع.
2013/11/07	أنهت اللجنة دراسة مواد الجزء الأول من المشروع
2013/11/13	وافقت اللجنة على المشروع كما عدلته بأغلبية 23 صوتا ومعارضة 13 صوتا وبدون أي امتناع عن التصويت (تم وضع التعديلات بشأنه بتاريخ 13/11/12 من طرف كل من الحكومة ، وفرق ومجموعتي الأغلبية ، والفريق الاستقلالي، وفريق الأصالة والمعاصرة، والفريق الاشتراكي، وفريق الاتحاد الدستوري)
2013/11/16	**(جلسة عامة)** (صباحا): تم تقديم تقرير لجنة المالية، كما تم الشروع في الاستماع إلى مداخلات ممثلي الفرق النيابية في إطار المناقشة العامة للمشروع
2013/11/16	**(جلسة عامة)** (مساء) أنهى المجلس الاستماع إلى مداخلات ممثلي الفرق والمجموعات النيابية في إطار المناقشة العامة للمشروع
2013/11/17	**(جلسة عامة)** (صباحا) استمع المجلس إلى جواب الحكومة، كما شرع في التصويت على مواد الجزء الأول من المشروع
2013/11/17	**(جلسة عامة)** (مساء) وافق المجلس على الجزء الأول من المشروع بأغلبية 110 أصوات ومعارضة 37 صوتا وبدون أي امتناع عن التصويت .(تم تقديم التعديلات خلال هاته الجلسة من طرف كل من الفريق الاستقلالي، وفريق الأصالة والمعاصرة، والفريق الاشتراكي ، وفريق الاتحاد الدستوري)
2013/11/19	**(جلسة عامة)** استمع المجلس إلى مداخلات الفرق والمجموعات النيابية في إطار مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاص اللجن التالية العدل والتشريع، الخارجية والدفاع الوطني، الداخلية والجماعات الترابية، المالية والتنمية الاقتصادية، القطاعات الإنتاجية ،البنيات الأساسية .(وافقت لجنة المالية قبل عقد هاته الجلسة على الجزء الثاني من المشروع بأغلبية 23 صوتا ومعارضة 14 صوتا وبدون أي امتناع عن التصويت)
2013/11/20	**(جلسة عامة)** (صباحا): استمع المجلس إلى مداخلات الفرق والمجموعات النيابية في إطار مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاص كل من لجنة القطاعات الاجتماعية ولجنة التعليم والثقافة والاتصال.
2013/11/20	**(جلسة عامة)** (مساء): وافق المجلس على الجزء الثاني من المشروع وعلى المشروع برمته بأغلبية 164 صوتا ومعارضة 95 صوتا وبدون أي امتناع عن التصويت ، كما استمع المجلس إلى مداخلات بعض الفرق في إطار تفسير التصويت . (تم تقديم التعديلات خلال هاته الجلسة من طرف كل من فريق الأصالة والمعاصرة والفريق الاستقلالي، وقد قام هذا الأخير بسحب تعديلاته)
مجلس المستشارين	
2013/11/26	تم تقديم المشروع
2013/12/02	شرعت اللجنة في المناقشة العامة للمشروع
2013/12/03	تابعت اللجنة المناقشة العامة للمشروع

2013/12/04	أنهت اللجنة الاستماع إلى مداخلات السيدات والسادة المستشارين في إطار المناقشة العامة للمشروع
2013/12/05	استمعت اللجنة إلى جواب الحكومة على مداخلات السادة المستشارين في إطار المناقشة العامة للمشروع ، كما شرعت في دراسة المواد حيث توقفت عند المادة 3 مكرر
2013/12/06	تابعت اللجنة دراسة مواد المشروع حيث أنهت دراسة المادة 4
2013/12/11	أنهت اللجنة دراسة مواد الجزء الأول من المشروع
2013/12/16	شرعت اللجنة في التصويت على مواد الجزء الأول من المشروع حيث توقفت عند المادة 247 من مدونة الضرائب .
2013/12/17	تم رفض الجزء الأول من المشروع بأغلبية 15 صوتا ومعارضة 6 أصوات وبدون أي امتناع عن التصويت (تم وضع التعديلات بشأنه بتاريخ 2013/12/16 من طرف كل من الحكومة وفرق الأغلبة وفرق المعارضة ومجموعة الاتحاد الوطني للشغل)
2013/12/18	**(جلسة عامة)** صباحا شرع المجلس في الاستماع إلى مداخلات الفرق والمجموعات البرلمانية في إطار المناقشة العامة للمشروع.
2013/12/18	**(جلسة عامة)** مساء أنهى المجلس المناقشة العامة للمشروع بالاستماع إلى جواب السيد وزير الاقتصاد والمالية
2013/12/19	**(جلسة عامة)** صباحا: رفض المجلس الجزء الأول من المشروع بأغلبية 87 صوتا ومعارضة 56 صوتا وبدون أي امتناع عن التصويت (تم بعد الجلسة الصباحية التصويت على الجزء الثاني من المشروع داخل لجنة المالية والتجهيزات حيث تم رفضه بأغلبية 25صوتا ومعارضة 10 أصوات وبدون أي امتناع عن التصويت)
2013/12/19	**(جلسة عامة)** مساء تم رفض الجزء الثاني من المشروع والمشروع برمته بأغلبية 87 صوتا ومعارضة 33 صوتا وبدون أي امتناع عن التصويت (لم يتم الاستماع إلى مداخلة الفرق والمجموعات البرلمانية في إطار مناقشة الجزء الثاني من المشروع حيث تم تسليمها كتابة إلى رئيس الجلسة)
القراءة الثانية	
مجلس النواب	
2013/12/24	تم تأجيل البت في المواد المعدلة من طرف مجلس المستشارين إلى اجتماع لاحق .
2013/12/25	وافقت اللجنة على المشروع كما عدلته في إطار القراءة الثانية بأغلبية 25 صوتا ومعارضة 11 صوتا وبدون أي امتناع عن التصويت
2013/12/25	**(جلسة عامة)** وافق المجلس على المشروع بأغلبية 186 صوتا ومعارضة 59 صوتا وبدون أي امتناع عن التصويت

ملحق رقم 3: تفاصيل المناقشة قانون المالية رقم 115.12 للسنة المالية 2013

القراءة الأولى	
مجلس النواب	
2012/10/24	تم تقديم المشروع في جلسة عامة مشتركة بين مجلسي البرلمان.
2012/10/24	تم تقديم المشروع داخل اللجنة.
2012/11/01	(صباحا):شرعت اللجنة في المناقشة العامة للمشروع
2012/11/01	(مساء): تابعت اللجنة المناقشة العامة للمشروع.
2012/11/02	(صباحا): تابعت اللجنة المناقشة العامة للمشروع.
2012/11/02	(مساء): تابعت اللجنة المناقشة العامة للمشروع.
2012/11/07	تابعت اللجنة المناقشة العامة للمشروع.
2012/11/08	أنهت اللجنة الاستماع إلى مداخلات السيدات والسادة النواب في إطار المناقشة العامة للمشروع.
2012/11/09	استمعت اللجنة إلى جواب الحكومة في إطار المناقشة العامة للمشروع.
2012/11/13	(صباحا): شرعت اللجنة في دراسة مود المشروع حيث توقفت عند المادة 3.
2012/11/13	(مساء): تابعت اللجنة دراسة مواد المشروع حيث توقفت عند المادة 9
2012/11/14	تابعت اللجنة دراسة مواد المشروع حيث توقفت عند المادة 14.
2012/11/15	أنهت اللجنة دراسة مواد المشروع. -تم وضع التعديلات بشأنه بتاريخ 2012/11/21 من طرف كل من فرق الأغلبية وفريق التجمع الوطني للأحرار وفريق الأصالة والمعاصرة والفريق الاشتراكي والفريق الدستوري.
2012/11/22	وافقت اللجنة على الجزء الأول من المشروع كما عدلته بأغلبية 15 صوتا ومعارضة 8 أصوات وبدون أي امتناع عن التصويت.
2012/11/23	**(جلسة عامة)** (صباحا) :تم تقديم تقرير لجنة المالية، كما تم الشروع في المناقشة العامة للمشروع.
2012/11/23	**(جلسة عامة)** (مساء) :أنهى المجلس المناقشة العامة للمشروع بالاستماع إلى جواب السيد وزير الاقتصاد والمالية.
2012/11/24	**(جلسة عامة)** (صباحا) :وافق المجلس على الجزء الأول من المشروع بأغلبية 155 صوتا ومعارضة 79 صوتا وبدون أي امتناع عن التصويت، بعد رفض التعديلات المقدمة من طرف كل من فريق الأصالة والمعاصرة وفريق التجمع الوطني للأحرار والفريق الاشتراكي.
2012/11/24	**(جلسة عامة))** مباشرة بعد الجلسة العامة): عقدت لجنة المالية والتنمية الاقتصادية اجتماعا وافقت خلاله على الجزء الثاني من المشروع بأغلبية 23 صوتا ومعارضة 13 صوتا وبدون أي امتناع عن التصويت،كما وافقت على مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاصاتها، في حين وافقت مختلف اللجان النيابية على باقي مشاريع الميزانيات الفرعية.
2012/11/24	**(جلسة عامة)** (مساء) :وافق المجلس على الجزء الثاني من المشروع (كما وافقت عليه اللجنة بعد رفض التعديلات المقدمة من طرف فريق الأصالة والمعاصرة) وعلى المشروع برمته بأغلبية 137 صوتا ومعارضة 56 صوتا وبدون أي امتناع عن التصويت.
مجلس المستشارين	
2012/11/27	تم تقديم المشروع داخل اللجنة
2012/12/04	شرعت اللجنة في المناقشة العامة للمشروع.
2012/12/05	أنهت اللجنة الاستماع إلى مداخلات السادة المستشارين في إطار المناقشة العامة للمشروع.
2012/12/06	(صباحا): استمعت اللجنة إلى جواب الحكومة في إطار المناقشة العامة للمشروع،كما شرعت في دراسة مواده حيث توقفت عند المادة 4.
2012/12/06	(مساء): تابعت اللجنة دراسة مواد المشروع حيث توقفت عند المادة 8

2012/12/10	تابعت اللجنة دراسة مواد المشروع حيث توقفت عند المادة 31.
2012/12/12	أنهت اللجنة دراسة مواد الجزء الأول من المشروع - تم وضع التعديلات بشأنه بتاريخ 2012/12/17 من طرف كل من الحكومة وفرق الأغلبية(الاستقلالي-الحركي-التحالف الاشتراكي) وفريق الأصالة والمعاصرة وفريق التجمع الوطني للأحرار والفريق الاشتراكي والفريق الدستوري والفريق الفيدرالي والاتحاد الوطني للشغل بالمغرب.
2012/12/20	شرعت اللجنة في التصويت على مواد الجزء الأول من المشروع حيث توقفت عند المادة 9
2012/12/21	وافقت اللجنة على المشروع كما عدلته بأغلبية 8 أصوات ومعارضة 7 أصوات وبدون أي امتناع عن التصويت.
2012/12/24	**(جلسة عامة)** (صباحا) :تم تقديم تقرير لجنة المالية، كما تم الشروع في المناقشة العامة للمشروع.
2012/12/24	**(جلسة عامة))** بعد الزوال): أنهى المجلس الاستماع إلى مداخلات ممثلي الفرق والمجموعات البرلمانية في إطار المناقشة العامة للمشروع.
2012/12/24	**(جلسة عامة)** (مساء) :استمع المجلس إلى جواب الحكومة، كما وافق على الجزء الأول من المشروع بأغلبية 52 صوتا ومعارضة 46 صوتا وامتناع مستشار واحد عن التصويت،بعد رفض التعديلات المقدمة من طرف كل من فريق الأصالة والمعاصرة وفريق التجمع الوطني للأحرار والفريق الاشتراكي والفريق الدستوري والفريق الفيدرالي.
2012/12/25	**(جلسة عامة)** (صباحا) :شرع المجلس في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية
2012/12/25	**(جلسة عامة)** (مساء) :أنهى المجلس مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية، كما وافق على الجزء الثاني من المشروع (بعد رفض التعديلات المقدمة من طرف فريق الأصالة والمعاصرة) وعلى المشروع برمته بأغلبية 64 صوتا معارضة 44 صوتا وامتناع مستشار واحد عن التصويت
القراءة الثانية	
مجلس النواب	
2012/12/26	تدارست اللجنة المواد المعدلة في إطار القراءة الثانية ووافقت عليها كما عدلتها بالإجماع.
2012/12/28	**(جلسة عامة)** وافق المجلس على المشروع بأغلبية 118 صوتا ومعارضة 48 صوتا وبدون أي امتناع عن التصويت.

ملحق رقم 4: شبكة التحليل المعتمدة في الدراسة

I. عناصر تعريفية (اسم الخدمة، اسمة البرنامج، تاريخ البث، توقيت البث، إلخ..

II. الحيز الزمني للتقرير (يحتسب انطلاقا من توقيت بث التقرير ونهايته).

III. طبيعة البث:

1. بث أول.
2. إعادة بث بنفس الصيغة أو مع التصرف.
3. أشكال أخرى.

IV. محتوى التقرير أو الفقرة:

1. مسطرة مناقشة المشروع والتصويت عليه.
2. تقرير موضوعات حول مضامين المشروع.
3. أشكال أخرى.

V. شكل التقديم:

1. تقديم من طرف الصحافي لوحده.
2. تقديم من طرف الصحافي+تقرير+متدخلون.
3. تقديم من طرف الصحافي+ضيف النشرة.
4. تقديم من طرف الصحافي+صور.
5. أشكال أخرى.

VI. تحديد عدد الشخصيات الذكورية المتدخلة (0، 1، 2، 3، إلخ.).

VII. تحديد عدد الشخصيات النسائية المتدخلة (0، 1، 2، 3، إلخ.).

VIII. تصنيف المتدخلين:

1. بدون متدخل.
2. متدخلون يمثلون الحكومة فقط.
3. متدخلون يمثلون الحكومة+الأغلبية.
4. متدخلون يمثلون الحكومة+الأغلبية+المعارضة.
5. متدخلون يمثلون الحكومة+المعارضة.
6. متدخلون خبراء فقط.
7. متدخلون مهنيون فقط (منظمات مهنية أو نقابية).
8. أساتذة جامعيين فقط.
9. مواطنون عاديون.

10. متدخلون يمثلون الأغلبية فقط.
11. متدخلون يمثلون المعارضة فقط.
12. رؤساء لجن يتحدثون بصفة مؤسساتية.
13. متدخلون يمثلون الأغلبية+المعارضة.
14. أصناف أخرى من المتدخلين.

IX. وظيفة المعلومة المقدمة:
1. نقل الوقائع والأحداث.
2. توضيح مضامين المشروع.
3. تبسيط مضامين المشروع.
4. أصناف أخرى.

X. الأبعاد الجغرافية للتغطية:
1. تغطية ذات بعد جهوي أو محلي.
2. تغطية ذات بعد وطني صرف.
3. تغطية ذات بعد دولي (تأثير المشروع على العلاقات الخارجية (الاتحاد الأوربي مثلا).
4. أشكال أخرى.

XI. الجهات المعنية بالتغطية (في حالة التطرق إلى آثار المشروع على جهة معينة- يتم تحديد اسم الجهة أو الاقليم).

XII. التيمات الرئيسية المتناولة في التقرير أو الفقرة المقدمة في حالة التطرق إلى مضامين المشروع (يتم سرد المواضيع الرئيسية).

XIII. احترام التوازن في الخبر المقدم:
1. خبر لا يحيل على تنوع الآراء أو مواقف الفاعلين حول موضوع معين.
2. خبر يقدم اكثر من موقف أو وجهة نظر.
3. خبر يقدم موقف أو رأي واحد فقط.
4. أشكال أخرى.

XIV. الإحالة على مقاربة النوع في التقرير أو الفقرة المتناولة.
1. فقرة أو خبر يحيل على مقاربة النوع.
2. فقرة أو خبر لا يحيل على مقاربة النوع.

ملحق رقم 5 : الأجناس الصحافية للبرامج التي تناولت المشروع في البرامج الحوارية والمجلات الإخبارية للقنوات الأربع

تندرج البرامج التي تناولت مشروع قانون المالية ضمن جنسين صحافيين اثنين البرامج الحوارية والمجلات الإخبارية. وباستثناء "ضيف الأحد" الذي تبثه القناة الأولى والذي يتم على شكل استجواب ضيف وحيد في كل حلقة، فإن باقي البرامج فهي برامج حوارية تستضيف أكثر من متدخل (**"شؤون برلمانية"** و**"طريق المواطنة"**) أو مجلات إخبارية تتضمن إضافة إلى الحوار بين الضيوف، روبورتاجات واستجوابات أو ميكروطروطوار (**"قضايا وآراء"، "مجلة البرلمان"، "تسعون دقيقة للإقناع"، "ملف للنقاش" و"الشأن المحلي").**

ينبني برنامج **"شؤون برلمانية" للقناة الأولى**، وهو من حجم 30 دقيقة، على استضافة شخصيتين عموميتين، واحدة عن الأغلبية البرلمانية والثانية عن المعارضة البرلمانية. وفي خمس حلقات تمت استضافة عشر شخصيات برلمانية، خمسة عن الأغلبية وخمسة عن المعارضة، وبشكل استثنائي، استضافت حلقة يوم 2013/11/24 ادريس الأزمي الإدريسي، الوزير المنتدب في الميزانية. ويعتمد البرنامج على تقديم أولي من طرف مقدم البرنامج يحدد فيه محاور الحلقة قبل بداية النقاش.

أمّا **"مجلة البرلمان"** على القناة الثانية، من حجم 26 دقيقة، فله قالبه الخاص. فهو يستضيف شخصيتين اثنتين لمناقشة موضوع معين، ويقدّم روبورطاجا إخباريا يرصد ظاهرة أو إشكالية معينة وآراء عدد من الفاعلين حولها. كما يتضمن البرنامج فقرات أخرى كفقرة "الأسئلة الشفوية" و"فقرة قانون على أرض الواقع" وفقرة "كواليس"، و"مختصرات الأسبوع" وفقرة "سؤال المواطن". ومن خلال الحلقات التي تم الاشتغال عليها، تبين أن أغلبها (6 حلقات) تناولت موضوع مشروع قانون المالية في فقرتي الروبورطاج وفي فقرة "حوار"، أي ما يزيد عن ثلثي الحيز الزمني لكل حلقة، وتم في حلقة واحدة تناول الموضوع في فقرة "حوار". وفي حلقة أخرى، تم تناول الموضوع في فقرة "كواليس" و"المختصرات".

ويعتمد برنامج **"قضايا وآراء"**، وهو من حجم 90 دقيقة، على استضافة عدة شخصيات لتداول موضوع الحلقة. وفي حلقة يوم 2013/10/29، التي خصصت لمناقشة البعد الاجتماعي في مشروع قانون المالية تمت استضافة ممثلين عن الأغلبية البرلمانية وممثلين عن المعارضة البرلمانية، وأستاذ جامعي وخبير إقتصادي. وبعد تقديم محاور الحلقة تم فتح نقاش جماعي. وقبل الشروع في هذا النقاش تم تقديم روبورطاج مصور عن أهم مضامين المشروع ومرتكزاته، أعطيت فيه الكلمة لوزير الاقتصاد والمالية، محمد بوسعيد؛ وللوزير المنتدب في الميزانية، ادريس الأزمي الإدريسي.

نفس التصور تقريبا يعتمده برنامج **"ملف للنقاش"** لقناة ميدي 1 تي في، حيث يستضيف، خلال 72 دقيقة، عدة شخصيات لتناول موضوع الحلقة. ويتميز هذا البرنامج باستعمال الشاشة التفاعلية. وفي هذا السياق، استضاف البرنامج، في حلقة يوم 2103/10/27، ممثلين عن الأغلبية وممثلين عن المعارضة، كلهم برلمانيون. وفي بداية البرنامج تم تقديم تقرير مفصل عن الخطوط العريضة للمشروع والفرضيات والمرتكزات التي بني عليها.

برنامج "**90 دقيقة للإقناع**" لميدي 1 تي في، كذلك، ينبني على استضافة شخصية عمومية واحدة لمساءلتها حول عدد من النقط والمحاور من طرف متدخل، غالبا ما يكون خبيرا وأحيانا صحافيا،يخالف الضيف في آرائه ومواقفه. كما يتم دعوة فاعلين وباحثين تصور معهم روبورطاجات عن مجال اهتمامهم ويطرحون في بلاطو القناة أسئلة موجهة للضيف. وخلال البرنامج يتم تقديم عدة روبورطاجات ميدانية مفصلة بالصوت والصورة وتعطى فيها الكلمة لعدد من الفاعلين للإدلاء بتصريحاتهم حول مواضيع تشكل جزءا من محاور البرنامج.

أما برنامج "**ضيف الأحد**" وهو من حجم 26 دقيقة، فيستضيف إحدى الشخصيات لاستجوابها حول قضايا آنية أو مرحلية. وعلاقة بمشروع قانون المالية تم طرح سؤالين على ضيفي حلقتي 2013/10/27 و2103/11/23 وهما على التوالي محمد نبيل بنعبد الله الأمين العام لحزب التقدم والاشتؤاكية ووزير السكنى وسياسة المدينة وحميد شباط، أمين عام حزب الاستقلال. وخلال النقاش تم التطرق للموضوع بشكل عرضي.

وتقدم قناة تمازيغت بدورها برنامجا حواريا من حجم الساعة ونصف الساعة يحمل اسم "**طريق المواطنة**" **أو** "**أبريد نتامورت**" بالأمازيغية. ويتم بثه في جزءين (حوالي 45 دقيقة لكل جزء). وتستضيف مقدمة البرنامج في كل جزء ضيفين من الأغلبية والمعارضة، مع تقديم روبورطاجات ميدانية حول القضايا المطروحة للنقاش. ويقدم هذا البرنامج بشكل مباشر. وبالرجوع إلى الفترة المعنية بالدراسة يتبين أن القناة خصصت حلقة يوم 2103/11/25 لتناول مشروع قانون المالية. ففي الجزء الأول، كما في الجزء الثاني، تمت استضافة ممثل عن الأغلبية وممثل عن المعارضة. وتناول كلا الجزئين الأبعاد الاجتماعية في مشروع قانون المالية.

وفي نفس السياق تقدم قناة تمازيغت برنامجا حواريا من حجم 52 دقيقة يحمل اسم "الشأن المحلي" أو "زيت ودارت بي مزداغ" بالأمازيغية يسلط مبدئات الضوء على قضايا تهم مناطق جغرافية بالمغرب. وتستضيف منشطة البرنامج ضيفين مع تقديم روبورطاجات ميدانية حول القضايا المطروحة للنقاش. وبالرجوع إلى الفترة المعنية بالدراسة يتبين أن القناة تطرقت عرضا لموضوع قانون المالية في حلقة يوم 2103/11/13 التي خصصت لانطلاق الموسم الفلاحي بجهة الحسيمة تازة تاونات

ملحق رقم 6: التغطية الموضوعاتية في البرامج الحوارية والمجلات الإخبارية

1 - الضريبة على القيمة المضافة

في حلقة يوم 2013/10/29 من برنامج "**قضايا وآراء**" دافع مصطفى الإبراهيمي عن حزب العدالة والتنمية على أن الحكومة قدمت بديلا جيدا يتمثل في الاتفاق الموقع حول آجال استرجاع الضريبة (شهر واحد فقط) والذي سيكلف خزينة الدولة ثلاث ملايير درهم لم تؤدها الحكومة السابقة. واعتبر أن استرداد الضريبة على القيمة المضافة في مختلف مراحل الإنتاج سيؤدي لا محالة لتخفيض الثمن النهائي للمنتوج. وانتقد عبد الفتاح كمال، عن حزب الأصالة والمعاصرة، تراجع الاستثمار العمومي في الميزانية العامة وفرض ضرائب على بعض المواد والرفع من الضريبة على القيمة المضافة على عدد من المواد الأخرى. وفي مداخلاته وصف عبد الحميد فاتيحي، عضو المكتب السياسي لحزب الاتحاد الاشتراكي، بأنه تفقيري للطبقة الوسطى والطبقات الفقيرة واختار الحلول السهلة وهي الضريبة على القيمة المضافة. وشدد نفس المتحدث على أن الضريبة على القيمة المضافة ستمس بالأساس الطبقات المتوسطة والفقيرة، وانتقد عدم تضريب المنتجات الكمالية والإهداءات المقدمة لذوي المأذونيات والرخص عبر تحديد الأسطول معتبرا أن المشروع لم يفكر في ذوي الاحتياجات الخاصة والعاطلين.

وفي سياق تبيان موقف فريقها من عدد من التدابير التي جاء بها المشروع انتقدت خديجة الزومي، في حلقة يوم 2013/10/27 من برنامج "**شؤون برلمانية**"، تخفيض قيمة الاستثمار والمناصب المالية مقابل الرفع من الضريبة على القيمة المضافة والتملص الضريبي وشددت على خضوع الحكومة للمقاولات وعجز المؤسسات عن الإنفاق.

وخصص برنامج "**شؤون برلمانية**" في حلقة يوم 2013/11/03 فقرة حول الموضوع، حيث أكد عرفات عثمون، عن الفريق الحركي، أن المشروع جاء بإصلاحات هيكلية كنظام المقايسة، الذي قلص ميزانية صندوق المقاصة بـ20 مليار درهم، إلى جانب اعتماده دورية جديدة لأداء الضريبة على القيمة المضافة، والحد من الإعفاءات الضريبية نظرا لعدم استفادة الدولة منها، وتخفيض العبء على صندوق المقاصة. ومن جهته انتقد عبد العزيز العبودي، عن الفريق الاشتراكي، رفع الضريبة على القيمة المضافة لعدد من المواد البسيطة واعتبر أن ذلك سينعكس سلبا على القدرة الشرائية للمواطن. كما عاب، بخصوص الضريبة على القيمة المضافة، عدم الرفع من قيمة تلك المفروضة على منتجات الرفاهية.

وفي حلقة يوم 2013/11/10 من برنامج "**شؤون برلمانية**"، وفي سياق الحديث عن انسجام التدابير المتخذة في إطار المشروع مع البرنامج الانتخابي والحكومي لأحزاب الأغلبية، اعتبر سعيد بليلي، عن حزب التجمع الوطني للأحرار، أن الإجراءات المتعلقة بالضريبة على القيمة المضافة تدخل في إطار تنزيل الإصلاحات الهيكلية. أما

ميلودة حازب، رئيسة فريق الأصالة والمعاصرة، فقد انتقدت الزيادة في الضريبة على القيمة المضافة والتي سيتحملها المواطن لترتفع من 0% إلى 20%، خصوصا أنها همت مجموعة من المواد الأساسية كالملح والزبدة إلخ.

أما في حلقة يوم 2013/12/29 من برنامج **"شؤون برلمانية"** التي توقفت، في جزئها الأول، عند إسقاط المشروع من طرف مجلس المستشارين، فقد شدد عبد المالك أفرياط، رئيس الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية، على أن المجلس رفض التصويت على مشروع قانون المالية لأن الحكومة رفضت مقترح الضريبة على الثروة ولوجود سوء توزيع لثروات البلاد. وخلص إلى أن الزيادة في الضريبة على القيمة المضافة تمس جميع شرائح المجتمع ولها آثار سلبية على القدرة الشرائية للطبقة الفقيرة. أما أنس الدكالي، عضو فريق التقدم الديمقراطي بمجلس النواب، فقد طالب بدوره من مجلس النواب برفض الزيادة في الضريبة على القيمة المضافة على المواد الأساسية والاستهلاكية والحكومة بسحب مقترحها هذا.

وفي القناة الثانية تم التطرق لموضوع الضريبة على القيمة المضافة في ثلاث حلقات من برنامج **"مجلة البرلمان"**. وفي حلقة يوم 2013/11/02 تم تقديم تقرير (في حوالي دقيقتين ونصف) حول الجانب الضريبي في المشروع، من خلال الرفع من قيمة بعض الضرائب وفرض أخرى جديدة. وأكدت حنان أبو الفتوح، عن فريق التجمع الوطني للأحرار، أن المشروع لا يحمل أية ضرائب جديدة ما عدا الضريبة على الفلاحة الكبرى مع إعفاء الصغرى والمتوسطة. ومن جهته أكد محمد شكيرى، أستاذ لمادة العلوم والتقنيات الضريبية، أن التضريب جاء بشكل جد محتشم في القطاع الفلاحي وأضاف أن الضريبة التي مست المواد ذات الاستهلاك الواسع ما سيؤثر على القدرة الشرائية للمواطن وترفع من معدل التضخم. واعتبرت رشيدة بنمسعود، نائبة برلمانية عن الفريق الاشتراكي، أن المشروع أعلن عن توسيع الضريبة على القيمة المضافة وخاصة بالنسبة إلى بعض المواد الأساسية ما سيؤثر على الطبقات المتوسطة والفقيرة. وفي فقرة "حوار"، أكد سعيد خيرون، عن حزب العدالة والتنمية، على أن بعض المواد الأساسية غير معنية بهذه الزيادات وأن مشروع قانون المالية يتضمن العديد من الإجراءات لمحاربة التملص الضريبي. ومن جهتها أكدت ميلودة حازب على أن الإجراءات الضريبية التي جاء بها القانون المالي لا تعتمد على أسس متينة ومدروسة. وأن توسيع الوعاء الضريبي لا يجب أن يكون على حساب القدرة الشرائية للمواطن، وعوض الرفع من الضريبة يجب هيكلة القطاع غير المهيكل حسب قول المتدخلة.

وفي مداخلاته، في حلقة يوم 2013/11/16 من برنامج «مجلة البرلمان»، اعتبر الشرقاوي الروداني عند اعتبار أن الحكومة لها مشكل تدبيري وأن توقيف الترقيات يتنافى مع الزيادة في ثمن المواد الاستهلاكية والرفع من الضريبة على القيمة المضافة. وانتقد الزيادة في الضريبة على القيمة المضافة في بعض المواد الأساسية.

وخصصت حلقة يوم 2013/11/23 من برنامج **"مجلة البرلمان"** في فقرة "حوار" جزءا للحديث عن موضوع الضريبة على القيمة المضافة، حيث أكد رشيد الطالبي العلمي، رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار بمجلس النواب، أن المشروع جاء بعدة تدابير لخلق الثروة والمشروع جاء وبإصلاح للضريبة على القيمة المضافة الهدف منها

جمع 17 مليار درهم ستتحملها الشركات وليس المواطن وكان المواطن هو الذي يتحملها قبل هذا المشروع. مؤكدا أن أسعار عدد من المواد الأولية لا تتحكم فيها الدولة لأنها مستوردة من الخارج، في حين أن المواد الأساسية لن تعرف أي زيادة. ومن جهته، اعتبر محمد حماني، عن الفريق الاشتراكي بمجلس النواب، أن الحكومة جاءت بتدابير ماكرو اقتصادية لا تخدم الطبقتين المتوسطة والفقيرة وأن الضرائب المقترحة ستثقل القدرة الشرائية للمواطن، مشددا على أن الحكومة لا تخدم مصالح هذه الطبقات في هذه الظرفية، خاصة ما يتعلق بتضريب المنتوجات التي تعتبر أساسية بالنسبة إلى المغاربة.

وتطرقت قناة ميدي 1 تي في للموضوع في حلقة يوم 2013/10/27 من برنامج "**ملف للنقاش**"، لموضوع الضريبة على القيمة المضافة، وأكد امحمد كرين، عضو مجلس الرئاسة لحزب التقدم والاشتراكية، أن حزبه منزعج من بعض المقتضيات التي أتى بها المشروع، من قبيل فرض الضريبة على القيمة المضافة على علب السردين، المعروفة بكونها غذاء الفقراء. وانتقد عدم الرفع من الضرائب على الكماليات كالسيارات الفاخرة والطائرات الخاصة واليخوت وأن حزبه سيتقدم بتعديلات في هذا الصدد.

ومن جهته اعتبر محمد اشباعتو أن المشروع هو قانون للتقشف يمس الطبقات الشعبية، مبديا استياءه من اللجوء إلى المساهمة في التضامن مقابل عدم فرض ضريبة على الثروة. واعتبر اشباعتو أن التقشف بمشروع قانون المالية يمس الطبقات الشعبية، منتقدا الحكومة بخصوص عدم فرضها ضريبة على الثروة بما أن الضريبة على القيمة المضافة تمس بالأساس الفلاح الصغير والمتوسط، ليخلص إلى أن تخفيض القدرة الشرائية للمواطن سيفوق 5%. أما ميلودة حازب فشددت على أن الحكومة توجهت لسياسة تقشفية وسياسة التضريب العشوائي كالرفع من الضريبة على القيمة المضافة (من 7% إلى 10% ومن 14% إلى 20%) وفرضها على مواد أخرى.

ويتبين من التغطية المفردة لموضوع الضريبة على القيمة المضافة أن القنوات تناولت هذه التيمة إما عبر تخصيص فقرة أو فقرات من برامجها المقدمة لطرح أسئلة على الضيوف أو المستجوبين حول الموضوع وإما أن هذا الموضوع جاء في سياق الحديث عن دعم المشروع أو انتقاده. ويمكن تعميم هذه الملاحظة على باقي التيمات المتناولة.

2- التغطية الموضوعاتية للإجراءات المرتبطة بالضريبة على الفلاحة

هذا النوع من الانتقاد نجده حاضرا في أولى البرامج المخصصة لتغطية المشروع. ففي حلقة يوم 2013/10/29 من برنامج "**قضايا وآراء**"، انتقد عبد الفتاح كمال، عن حزب الأصالة والمعاصرة، تضريب القطاع الفلاحي وعدد من المعدات الفلاحية واعتبرها بمثابة إجراءات معزولة لا تعكس وجود استراتيجية واضحة لدى الحكومة، وأعطى مثالا على ذلك بالزيادة في ثمن الحليب لفائدة الفلاح وتضريب هذا الأخير في السنة الموالية.

وتطرقت القناة الأولى في حلقة يوم 2013/11/10 من برنامج "**شؤون برلمانية**" لمناقشة البعد الاجتماعي لمشروع قانون ميزانية 2014. واستضافت الحلقة كلا من سعيد بليلي، نائب برلماني عن حزب التجمع الوطني للأحرار، وميلودة حازب، رئيسة فريق الأصالة والمعاصرة. وخفف سعيد بليلي من تأثير تضريب المقاولات الفلاحية على

هذا الصنف من المقاولات. وعن الضريبة على الفلاحة اعتبر أنها من خلاصات المناظرة الوطنية حول الجبايات والخطاب الملكي وأن الفئات المستهدفة لا تتعدى 2400 شخص أو مقاولة فلاحية على اعتبار أن المقاولات التي يبلغ رقم معاملاتها 35 مليون درهم يبلغ عددها 400 وأن المقاولات التي يفوق رقم معاملاتها 5 ملايين درهم يصل عددها إلى حوالي 2000 مقاولة.

أما ميلودة حازب فقد انتقدت تضريب المعدات الفلاحية معتبرة أن من سيتحملها عمليا هو الفلاح الصغير وليس المقاول الكبير، لتخلص إلى أن المقاولة الفلاحية ستؤدي الضريبة في حدود 17 في المائة في حين أن الفلاح الصغير سيؤديها بنسبة 20% معتبرة أن التضريب يرتبط بتحقيق الأرباح. كما عابت غياب تصور شامل للقطاع الفلاحي.

وخصصت القناة الأولى الجزء الثاني من حلقة يوم 2013/12/08 من برنامج **"شؤون برلمانية"** لمناقشة موضوع تضريب القطاع الفلاحي. ولمناقشة هذا الموضوع تمت استضافة كلا من المستشار الحبيب بن الطالب، عن فريق الأصالة والمعاصرة والمستشار حسن عكاشة، عن فريق التجمع الوطني للأحرار. وبخصوص فرض الضريبة على القطاع الفلاحي والضريبة على القيمة المضافة بالنسبة لقطاع الصيد البحري، نفى الحبيب بن الطالب وجود أي تعارض بين تضريب الصيد البحري ومبادئ مخطط أليوتيس ونفس الشيء بالنسبة للعلاقة بين تضريب الفلاحة والمخطط الأخضر. وذهب إلى أن توصيات المناظرة الوطنية للجبايات أكدت على ضرورة مساهمة المهنيين وهو ما لم يتم الأخذ به في المشروع. مؤكدا على ضرورة التدرج في فرض التضريب. وأكد نفس المتدخل على أن القطاع الفلاحي يؤدي الضرائب بدوره على أساس أن المعدات والمقتنيات تؤدى عليها الضريبة على القيمة المضافة، وأن الإعفاء إلى حدود الساعة شمل فقط الضريبة على الأرباح، نلفيا في الوقت ذاته رفضه للضريبة على الفلاحة وإنما يرى ضرورة تنزيل تدريجي وعادل نظرا للانعكاسات السلبية المحتملة على اليد العاملة والمشتغلة بالقطاع (5 مليون عامل) وعلى مساهمة هذا القطاع ب20% في الناتج الداخلي الخام و45% من ساكنة المغرب. وتطرق بن الطالب إلى وجود إعفاء للفلاحين الذين يفوق رقم معاملاتهم 35 مليون درهم لمدة خمس سنوات عند التصدير وأن هؤلاء معفيون من 17,5% أخرى من الضريبة على الأرباح، على عكس الفلاح الذي يصل رقم معاملاته إلى نحو

خمسة مليون، إذ سيؤدي 20% في الضريبة على القيمة المضافة و38% في الضريبة على الأرباح. واعتبر أن هذه الزيادات سيكون لها أثر على الجميع بما فيها المستهلك وتنافسية الاقتصاد.

ومن جهته، تحدث حسن عكاشة عن انعقاد المناظرة الوطنية للجبايات، والتي حضرها المهنيون ورؤساء الفرق البرلمانية منتقدا ما قاله بن الطالب حول عدم إشراك المهنيين. ونفى أن تكون هناك زيادة في الضريبة على الشركات أو الضريبة على الدخل، مضيفا أن فرض الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة للمعدات والآليات المستعملة في الصيد البحري نظرا لتنافيها مع مبدأ الحياد في الضريبة، واعتبر أن من توصيات المناظرة إعفاء الفلاح

المتوسط والفلاح الصغير من الضريبة مع السعي نحو تضريب تدريجي حسب نسبة المبيعات بالنسبة للفلاحين الكبار، نايای وجود أي تضارب بين دعم قطاع ما، في إطار مخططات استراتيجية، وبين فرض الضرائب عليه.

و في حلقة يوم 2013/11/02 من برنامج **"مجلة البرلمان"** تم تقديم تقرير حول الجانب الضريبي في المشروع من خلال الرفع من قيمة بعض الضرائب وفرض أخرى جديدة. وأكدت حنان أبو الفتوح، عن فريق التجمع الوطني للأحرار، أن المشروع لا يحمل أية ضرائب جديدة ما عدا الضريبة على الفلاحة الكبرى مع إعفاء الصغرى والمتوسطة. ومن جهته أكد محمد شكيرى، أستاذ مادة العلوم والتقنيات الضريبية، أن التضريب جاء بشكل جد محتشم في القطاع الفلاحي مضيفا أن الزيادة في ثمن المواد ذات الاستهلاك الواسع ستؤثر على القدرة الشرائية للمواطن وترفع من معدل التضخم. واعتبرت رشيدة بنمسعود، نائبة برلمانية عن الفريق الاشتراكي، أن المشروع جاء بتوسيع الضريبة على القيمة المضافة وخاصة باستهذلفه لبعض المواد الأساسية مما سيؤثر على الطبقات المتوسطة والفقيرة.

وفي فقرة "حوار" تمت استضافة كلا من سعيد خيرون، نائب برلماني عن حزب العدالة والتنمية، وميلودة حازب، رئيسة فريق حزب الأصالة والمعاصرة بمجلس النواب. وأكد خيرون في مداخلاته أن المشروع لا يتضمن التنزيل الشامل للإصلاح الجبائي وأن الوقت قد حان ليساهم القطاع الفلاحي في تمويل مالية الدولة. وبخصوص الرفع من قيمة الضريبة على القيمة المضافة اعتبر خيرونأن بعض المواد الأساسية غير معنية بهذه الزيادات وأن مشروع قانون المالية يتضمن العديد من الإجراءات لمحاربة التملص الضريبي. ومن جهتها أكدت ميلودة حازب أن الإجراءات الضريبية التي جاء بها القانون المالي لا تعتمد على أسس متينة ومدروسة وأن تضريب الفلاحة يجب أن تسبقه مجموعة من الإجراءات ويجب أن يكون على أساس الأرباح. وتوقفت عند كون الإجراءات الضريبية الواردة في القانون المالي لا ترتبط بخلاصات وتوصيات المناظرة الوطنية حول الإصلاح الجبائي، مضيفة أن توسيع الوعاء الضريبي لا يجب أن يكون على حساب القدرة الشرائية للمواطن، وعوض الرفع من الضريبة يجب هيكلة القطاع غير المهيكل.

أما في قناة ميدي 1 تي في فقد تمحور موضوع حلقة يوم 2013/10/27 من برنامج **"ملف للنقاش"** حول موضوع العمل الحكومي والبرلماني في الدخول السياسي. وبداية تم تقديم تقرير، عبر الشاشة التفاعلية، عن الخطوط العريضة للمشروع والفرضيات والمرتكزات التي اعتمد عليها. وتوقف التقرير عند فرض الضريبة على الشركات الفلاحية الكبرى في إطار التدابير الضريبية. وخلال النقاش، ثمن حسن بوهريز، عضو الفريق النيابي لحزب التجمع الوطني للأحرار، فرض ضرائب على القطاع الفلاحي معتبرا إياه شيئا إيجابيا، وخلص إلى أنه من أجل حل مشكل الأسعار يجب التفكير في الدعم المباشر للطبقات الفقيرة.

من جهته، اعتبر اشباعتو أن التقشف بمشروع قانون المالية يمس الطبقات الشعبية، منتقدا الحكومة بخصوص عدم فرضها ضريبة على الثروة بما أن الضريبة على القيمة المضافة تمس بالأساس الفلاح الصغير والمتوسط، واختيارها

اللجوء إلى مبدأ التضامن مقابل عدم فرض ضريبة على الثروة، ليخلص إلى أن تخفيض القدرة الشرائية للمواطن سيفوق 5%.

وشددت ميلودة حازب، برلمانية عن حزب الأصالة والمعاصرة، على أن المشروع تمت بلورته في ظل أزمة سياسية وفي غياب قانون تنظيمي جديد لقانون المالية، مشيرة إلى أن إعداده تم من طرف إداريين في ظل انشغال السياسيين بالأزمة الحكومية. ومن حيث الجوهر اعتبرت حازب أن المشروع جاء خاليا من البعد السياسي، مضيفة أن هناك رغبة في تغطية العجز بدون اجتهاد وإبداع "فالحكومة توجهت لسياسة تقشفية وسياسة التضريب العشوائي كالرفع من الضريبة على القيمة المضافة (من 7% إلى 10% ومن 14% إلى 20%) وفرضها على مواد أخرى". وخلصت حازب إلى أننا أمام برنامج للتقويم الهيكلي وأن تضريب الفلاحة سيمس بشكل أكبر البادية وأن رفع الأسعار هو ضرب للقدرة الشرائية.

3- التغطية الموضوعاتية للإجراءات المرتبطة بالسكن الموجه للفئات الوسطى

وتوقف أنس الدكالي، عن حزب التقدم والاشتراكية، في حلقة يوم 2013/10/29 من برنامج **"قضايا وآراء"** عند تقدم الحكومة بعدد من التدابير الخاصة بالسكن المتوسط. وأكد أن المنعشين العقاريين إذا كانوا قد طالبوا بإعفاءات على غرار سنة 2013 فإن الحكومة أوقفت هذا الشكل من النفقات الجبائية واقترحت الإعفاء من نفقات التسجيل (4%)، كما التزمت بتعبئة الوعاء العقاري. واقترح تعميم نموذج مدينة طنجة، التي تتوفر على مخطط استراتيجي للسكن، يتم تمويل جزء منه من ميزانية الدولة في إطار صندوق التضامن من أجل السكن والاندماج الحضري، إلى جانب دعم المساكن المعدة للكراء.

وبدوره توقف إدريس عبادي، أستاذ المالية العامة، عند كون المشروع يتضمن بعض الإجراءات المجتمعية المباشرة تتلخص في خمس محاور أساسية وهي التعليم والصحة والسكن والعالم القروي والجوانب الاجتماعية المباشرة، مؤكد أن الجديد الوحيد في هذا المشروع يرتبط بالتدابير التي اقترحتها الحكومة بخصوص السكن الذي يستهدف الطبقة الوسطى.

وتوقف عرفات عثمون في حلقة يوم 2013/11/03 من برنامج **"شؤون برلمانية"** عند دعم المشاريع الاجتماعية كصندوق التضامن وصندوق التماسك الاجتماعي وتخصيص موارد قارة لعدد من البرامج كتيسير والراميد ودعم السكن الاقتصادي وذاك الموجه لدعم سكن الطبقات الوسطى.

4-التغطية الموضوعاتية للإجراءات المرتبطة بالتعليم

وفي حلقة يوم 2013/11/09 من برنامج "**مجلة البرلمان**" قدمت القناة الثانية تقريرا حول موضوع التعليم تمحور حول المناصب المالية المخصصة للقطاع والإجراءات المعتمدة في إطار إصلاح المنظومة التعليمية. واعتبرت الأغلبية في شخص محمد بوشنيف، عن فريق العدالة والتنمية، أن الحكومة وفرت الاعتمادات والإمكانيات المادية، ذ حصلت وزارة التعليم على حصة الأسد من حيث المناصب المالية. واعتبر سمير بلفقيه، عن فريق الأصالة والمعاصرة، أن المشروع الحالي لم يمكن من تحصين المكتسبات والتراكمات التي تم تحقيقها منذ عقود سواء من حيث توسيع العرض المدرسي أو تحسين الإطار القانوني والبيداغوجي.

وفي فقرة "حوار" ا" تمت استضافة، كلا من رشيدة بنمسعود، عن الفريق الاشتراكي، ومحمد الرماش، مستشار عن الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين.

وسارت مداخلات رشيدة بنمسعود في اتجاه التأكيد على وجود إجماع وطني على أن منظومة التربية الوطنية تشوبها مجموعة من الاختلالات، وعلى ضرورة إصلاح المنظومة ككل وأن النهوض بقطاع التعليم يفرض تسطير استراتيجية شمولية للمنظومة، وتخصيص الموارد المالية الكافية لسد الخصاص الحاصل. واعتبرت بنمسعود أن المنظومة التربوية مؤطرة بمرجعيات وتراكمات ومجموعة من القضايا (الدستور، الخطب الملكية...) وأن الحكومة الحالية اشتغلت في إطار القطيعة مع ما تم تحقيقه من تراكمات كما يجب إعادة الاعتبار للأستاذ والمعلم، ومحاولة تجاوز الأزمة عبر تقديم تحفيزات وتكوين مستمر للأطر. كما اعتبرت المتدخلة أن قضية التعليم لم تعد قابلة لتكون محل أخطاء أو عرضة للتأجيل بل يجب المبادرة لإصلاح التعليم والتكوين. وأكدت أن ميزانية التعليم ميزانية تراجعية وتقشفية، بدون نفس سياسي وبدون خلفية مذهبية تؤطرها، ملحة على ضرورة وضع قراءة شمولية لمنظومة التربية الوطنية من أجل تسطير استراتيجية شمولية للنهوض بها. وتابعت أن أن هناك 7000 منصب مالي يخص التعليم فقط تدمج فيها المناصب التي أحيلت على التقاعد، خالصة إلى ضرورة رد الاعتبار للمدرس وتوفير التحفيزات اللازمة (الترقية، الالتحاق بالزوج..) الجمود الذي مس الترقيات.

أما محمد الرماش، مستشار عن الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين، فأكد على أن قطاع التعليم عرف إصلاحات متتالية عبر عقود وأن الإشكالات الأساسية للقطاع مرتبطة بالحكامة وكيفية تدبير الميزانية المخصصة للتعليم. واعتبر المتدخل أن المشكل في بعض المدن كان مرتبطا بالعرض المدرسي وليس بالأطر. كما ربط بين وجود خصاص في الأطر التربوية وبين الإحالات على التقاعد، مؤكدا على أن ذلك كان مثارا منذ الحكومات السابقة وأن للمغادرة الطوعية دور في اختلالات القطاع.

ملحق رقم 7 : نظرة عن البرامج الحوارية والمجلات الإخبارية التي قدمتها القنوات الأربع

I. تغطية مشروع قانون المالية في القناة الأولى

تناولت القناة الأولى في برامجها الحوارية ومجلاتها الإخبارية خلال الفترة الممتدة من تقديم المشروع بتاريخ 23 أكتوبر 2013 إلى غاية 31 دجنبر 2013 في ما مجموعه ثمان حلقات من برامج مختلفة. وخصصت القناة حلقة بأكملها من برنامجها الحواري الرئيسي "**قضايا وآراء**" وأفردت للموضوع ست حلقات من مجلتها البرلمانية "**شؤون برلمانية**". كما تم التطرق لموضوع قانون المالية عرضا في حلقتين من برنامج "**ضيف الأحد**" وحلقة أخرى من برنامج "**قضايا وآراء**".

1. معالجة موضوع مشروع قانون المالية في برنامج "قضايا وآراء"

قدمت القناة الأولى خلال الفترة المعنية بالدراسة تسع حلقات من برنامجها الأسبوعي "**قضايا وآراء**" خلال الفترة المعنية بالدراسة. وخصصت حلقة يوم 2013/10/29 لمناقشة مضامين المشروع. كما تطرق أحد الضيوف عرضا للموضوع أثناء إحدى مداخلاته في حلقة يوم 2013/11/25. وتجدر الإشارة إلى أن القناة تناولت موضوع قانون المالية في جزء من حلقة 22 أكتوبر 2013 التي خصصت لموضوع الدخول السياسي بعد تنصيب الحكومة الجديدة. وبما أن هذه الحلقة لا تدخل في الفترة المعنية بالدراسة فقد تم استبعادها من هذا التحليل.

- **برنامج "قضايا وآراء"، حلقة يوم 2013/10/29**

قدمت القناة الأولى في حلقة يوم 2013/10/29 من برنامج "**قضايا وآراء**"، الذي تمت فيه مناقشة البعد الاجتماعي للمشروع حيث تمت استضافة كلا من مصطفى الإبراهيمي، نائب برلماني عن حزب العدالة والتنمية، وأنس الدكالي، نائب برلماني وعضو المكتب السياسي لحزب التقدم الاشتراكي، وعبد الفتاح كمال، برلماني عن حزب الأصالة والمعارضة، وعبد الحميد فاتيحي، عضو المكتب السياسي لحزب الاتحاد الاشتراكي، ومحمد الشرقي، صحفي ومحلل اقتصادي، وإدريس عبادي، أستاذ المالية العامة.

وتم في بداية الحلقة بث تقرير حول تقديم المشروع أمام البرلمان بغرفتيه، حيث ركز مقدمه على أن المشروع يتضمن نسبة نمو تصل إلى 4,2% ويقدر تقليص عجز الميزانية إلى 4,9%، وتم تقديم تصريح لمحمد بوسعيد، وزير الاقتصاد والمالية، أكد فيه أن المشروع يرتكز على أربعة أعمدة وهي إعطاء دينامية قوية للنمو وتوجيه السياسات الإجتماعية وإصلاح الجبايات وأنظمة التقاعد وتسريع تنزيل الدستور. واسترسل المعلق مؤكدا أن المشروع يسعى إلى تسريع وثيرة الإصلاحات الهيكلية ذات الأولوية، ودعم الاستثمار والمقاولة وتحسين آليات التشغيل.

ومن جهته أكد إدريس لأزمي الإدريسي، الوزير المنتدب المكلف بالميزانية، أن المشروع يعد محطة أساسية في الإصلاحات الهيكلية المتعلقة بالإصلاح الضريبي ونظامي المقاصة والتقاعد، وكذا الرفع من قيمة الاستثمار العمومي ومن الإجراءات التي بإمكانها أن تبسط عمل المقاولة، ومن جهة أخرى دعم القطاعات الاجتماعية كالتربية والصحة والسكن وكذا التركيز على العالم القروي والفئات المهمشة.

وتوقف مصطفى الإبراهيمي، عن حزب العدالة والتنمية، على أن المشروع جاء متميزا بالمحاور الأربع التي تحدث عنها الوزراء وكذا فرصة لتنزيل الإصلاحات التي عملت عليها الحكومة خلال سنتين والمتمحورة حول إصلاح صندوق المقاصة والتقاعد وخلق فرص الشغل. وشدد على أن من بين الإصلاحات الهيكلية الواردة نجد إصلاح القانون التنظيمي للمالية، كما أن الحكومة عممت نظام التغطية الصحية على 8,5 مليون مواطن وتسعى للرفع من محاربة الهدر المدرسي ب57%، والرفع من ميزانية الاستثمار مقارنة مع السنة الماضية ب6 ملايير درهم، وتقوية الاقتصاد الوطني لخلق 250 ألف منصب شغل سنويا. واعتبر أن الحكومة تواجه عجز الميزان التجاري وارتفاع الدين العمومي الذي ورثته عن الحكومات السابقة، مما استلزم التدخل عبر تدابير ماكرو اقتصادية والتدابير المتخذة في إطار التحكم في عجز صندوق المقاصة.

وعن فرضيات النمو في مشروع قانون المالية توقف عند الخروج من منطق الاعتماد على الفلاحة وسير الحكومة نحو اعتماد عدد من المشاريع والاتفاقيات لتنويع الاقتصاد ودعم مردوديته وآثاره على الرفع من القدرة على التشغيل. وبخصوص الرفع من قيمة الضريبة على القيمة المضافة اعتبر أن الحكومة قدمت بديلا جيدا يتمثل في الاتفاق الموقع حول آجال استرجاع الضريبة (شهر واحد فقط) والذي سيكلف خزينة الدولة ثلاثة ملايير درهم لم تؤديها الحكومة السابقة، واعتبر أن استرداد الضريبة على القيمة المضافة في مختلف مراحل الإنتاج سيؤدي لا محالة لخفض الثمن النهائي للمنتوج. وانتقد الخلط بين "راميد" والصحة معتبرا أن مشاكل هذه الأخيرة هي تراكمات لسنوات من التدبير.

ومن جهته، شدد أنس الدكالي، عن حزب التقدم والاشتراكية، على أن إخراج مشروع قانون المالية في هذه الظرفية الوطنية والدولية هو بحد ذاته مكسب سياسي مهم. واعتبر أن هذا القانون انتقالي بدوره، حيث لم يتم إشراك جميع مكونات الأغلبية في الإعداد له بالنظر لحداثة تشكيل الحكومة، متمنيا لو أن الحكومة قدمت هذا المشروع في ظل قانون تنظيمي جديد.

وانتقد الدكالي التخفيض الذي طال الاستثمار في قطاع الصحة والموارد البشرية الضرورية، بالنظر إلى الخصاص المسجل في هذا القطاع. كما قدم بالأرقام مؤشرات حول تحسن مناخ الاستثمار كالسياحة وموارد مغاربة الخارج والاستثمار الخارجي، بالإضافة لمجهودات الدولة في التحكم في الدين سواء الداخلي أو الخارجي. ودعا إلى ضرورة التقدم بتصريح حكومي جديد لتوضيح برمجة على ثلاث سنوات للميزانية.

وعن مشاكل العالم القروي اعتبر أن صندوق دعم العالم القروي لا يتم صرف مستحقاته لغياب عدد من المشاكل المرتبطة بالتسيير المحلي وعدم برمجة الاستثمارات رغم توفر الاعتمادات. وبخصوص السكن أكد أن الحكومة قدمت مجموعة من التعديلات الخاصة بالسكن المتوسط، وإذا كان المنعشون العقاريون قد طالبوا بإعفاءات على غرار سنة 2013 فإن الحكومة أوقفت هذا الشكل من النفقات الجبائية واقترحت الإعفاء من نفقات التسجيل (4%) كما التزمت بتعبئة الوعاء العقاري. واقترح تعميم نموذج مدينة طنجة، التي تتوفر على مخطط استراتيجي للسكن يتم تمويل جزء منه من ميزانية الدولة في إطار صندوق التضامن من أجل السكن والاندماج الحضري، واقترح دعم المساكن المعدة للكراء.

واعتبر عبد الفتاح كمال، عن حزب الأصالة والمعاصرة، أن مشروع القانون استبعد الجانب الاجتماعي واستهدف الإضرار بالقدرة الشرائية للمواطن عبر مجموعة من الإجراءات. فبالنسبة للرامید انتقد غياب البنيات التحية الضرورية لاستيعاب المرضى. وانتقد غياب توفير الميزانية الضرورية للإصلاحات الهيكلية المعلن عنها في المشروع. كما انتقد تخفيض عدد مناصب الشغل التي يتم خلقها والرفع من حجم عجز الميزانية على حساب الجانب الاجتماعي. وتحدث عن تراجع الاستثمار العمومي في الميزانية العامة وفرض ضرائب على بعض المواد والرفع من الضريبة على القيمة المضافة على عدد من المواد الأخرى.

كما انتقد كمال تضريب القطاع الفلاحي وعدد من المعدات الفلاحية واعتبرها بمثابة إجراءات معزولة لا تعكس وجود استراتيجية واضحة لدى الحكومة، كما أعطى مثالا عن ذلك بالزيادة في ثمن الحليب لفائدة الفلاح وتضريب هذا الأخير في السنة الموالية.

وانتقد أيضا عدم استشارة الحكومة لعدد من الهيئات والفاعلين في إعداد المشروع، وعدم إشراك جميع مكونات الحكومة في ذلك. واعتبر أن الاجراءات المتخذة في المشروع استهدفت المساس بتنافسية الاقتصاد الوطني مما سيزيد من عجز الميزان التجاري. وعن الجوانب الاجتماعية في المشروع وبخصوص قطاع الصحة توقف عند عدم الأخذ بعين الاعتبار الخصاص على مستوى الأطباء. وبخصوص التشغيل أكد أنه بدوره سيتضرر من التخفيض من اعتمادات الاستثمار. وفي ما يخص تنمية العالم القروي والتوازن الجغرافي في توزيع الثروات أكد على وجود مقترح سابق للمعارضة بالرفع من تمويله، لم يتم الأخذ به. وخلص إلى أن هذا المشروع يستهدف بالأساس الطبقات الوسطى والفقيرة.

وفي مداخلاته اعتبر الحميد فاتيحي، عضو المكتب السياسي لحزب الاتحاد الاشتراكي، أن المشروع استمرار للمشاريع السابقة وفيه استبعاد لما يفرضه الدستور الجديد. كما أكد أن هذا المشروع تفقيري للطبقة الوسطى والطبقات الفقيرة واختار الحلول السهلة وهي الضريبة على القيمة المضافة. وفي معرض حديثه عن الجانب الاجتماعي كالصحة والتعليم ونظام الرامید، وتساءل إن كان أصحاب بطائق نظام الرامید سيستفيدون من كل العلاجات وهل توجد بنيات تحتية لاستقبال المرضى. كما انتقد تقليص عدد مناصب الشغل وتقليص ميزانية

وزارة التشغيل والوزارات ذات الطبيعة الاجتماعية واعتبر أن قانون المالية يضمن استمرار العجز في الأطر الطبية وذهب إلى التأكيد على وجود مفارقة حقيقية بين الخطاب الرسمي وبين مضامين المشروع إذ أن الحكومة لا تتوفر على الإمكانيات المالية التي تمكن من الإصلاحات الهيكلية المطروحة في المشروع، منتقدا تراجع الاستثمار العمومي ب16مليار درهم.

وأكد فاتيحي على أن المشروع يغيب عنه توضيح الفرضية التي تحكمت في نسبة التضخم. كما انتقد اعتماد نسبة النمو على أساس سنة فلاحية جيدة. وبخصوص الشق الضريبي شدد على أن الضريبة على القيمة المضافة ستمس بالأساس الطبقات المتوسطة والفقيرة وانتقد عدم تضريب المنتجات الكمالية والإهداءات المقدمة لذوي المأذونيات والرخص عبر تجديد الأسطول معتبرا أن المشروع لم يفكر في ذوي الاحتياجات الخاصة والعاطلين.

وفي معرض مداخلاته توقف محمد الشرقي عند إصدار هذا المشروع موازاة مع عدد من تقارير المؤسسات الدولية. واعتبر أن المغرب يوجد في وضع صعب يكمن في إزدواجية تحقيق الإصلاح المالي في ظل توازن اجتماعي، أي عبر التحكم في العجز المالي مع الحفاظ على القدرة الشرائية. وشدد على أن المشروع حافظ على المشاريع الكبرى المهيكلة، والتي هي مشاريع عمومية وليس حكومية، وتهدف إلى تأهيل الاقتصاد المغربي في أفق 2015 و2016. واعتبر أن النقص في موارد الدولة سيؤثر سلبا على استثماراتها وبالتالي على المواطن. واتجه للقول بأن تقارير المؤسسات الدولية أكدت على أن القيام بإصلاحات هيكلية يجب أن يتم في إطار الشراكة والتشاور والحوار مع الأطراف المعنية على أساس أن كل تخفيض في الموارد أو الاستثمارات يجب تحديد من سيتحمل كلفته من أجل التحكم في تأثيرها على المواطن.

واستند الشرقي في تحليله على تقريرين حديثين يتحدثان عن تأثير التحولات السياسية والاقتصادية على ارتفاع عدد العاطلين. وأكد أن كل محاولة إصلاحية يجب ان تأخذ بعين الاعتبار تأثيرها على التشغيل عند كل تخفيض في الاستثمارات. وبخصوص الخيارات من أجل التحكم في الأسعار اعتبر أن من يتحكم في الأسعار ليس الحكومة وإنما أربع عوامل منها أولا المطر، على اعتبار أن المغرب بلد فلاحي وثلث السكان يعيشون عليها، وثانيا، أسعار المواد الأولية وعلى رأسها الطاقة، وثالثا الضرائب، التي تؤدي عمليا إلى غلاء الأسعار، واعتبر أن نسبة النمو التي تناسب المغرب هي 7% على الأقل. وعن الاختيارات الأساسية في المشروع، اعتبر أن نموذج النمو المبني على التقشف هو خاطئ لأنه يخفض العجز لكن لا يخلق النمو وتزداد به البطالة ويتضرر معه الجانب الاجتماعي، وبالتالي فالمغرب يجب أن يستثمر أكثر في القطاعات التنافسية التي يتحكم فيها أكثر.

وبدوره توقف إدريس عبادي، أستاذ المالية العامة، على كون المشروع يتضمن بعض الاجراءات المجتمعية المباشرة تتلخص في خمس محاور أساسية وهي التعليم والصحة والسكن والعالم القروي والجوانب الاجتماعية المباشرة. واعتبر أن هذه العناصر الكلاسيكية توجد في كل قانون مالي ليخلص إلى أن المشروع الحالي لا يأخذ بعين الاعتبار التطورات الأساسية الحاصلة. واعتبر أن الحكومة رجعت للجانب الاجتماعي لأنه هو الذي سيعيد إنتاجها وانتقد

عدم مباشرة الحكومة لإجراءات لتفعيل والرفع من النمو والذي تكون له، إن تحقق، انعكاسات إيجابية على الجانب الاجتماعي. وأنه لا مجال للافتخار بنسبة نمو في حدود 4%.

وتوقف عبادي عند اعتبار أن الخيارات الأساسية تمت في إطار التوجهات الملكية والمشاريع الكبرى وأن البرامج المقترحة في المشروع هي مشاريع قديمة تم اقتراح إعادة تمويلها. ونفى أن تأتي الحكومة بمشاريع جديدة في هذا المشروع معتبرا أن الجديد يجب أن يتمحور حول استرجاع الكرامة للعالم القروي والحضري. للعالم الحضري عبر توفير الشغل لفئات الشباب العاطل وللعالم القروي عبر توفير الأركان البسيطة للعيش الكريم (الطريق، الصحة، التعليم، الماء والكهرباء). وفي الأخير أكد على أن الجديد الوحيد في هذا المشروع يرتبط بالتدابير التي اقترحتها الحكومة بخصوص السكن الذي يستهدف الطبقة الوسطى.

- **برنامج "قضايا وآراء"، حلقة يوم 2013/11/25**

تطرقت القناة الأولى، عرضا، للمشروع في حلقة يوم 2013/11/25 من برنامج **"قضايا وآراء"** حيث قدمت مداخلة لسعيد بليلي، نائب برلماني عن حزب التجمع الوطني للأحرار، تحدث فيها عن العلاقة بين إسناد وزارة المالية لحزبه وعملية الإعداد ومناقشة مشروع قانون المالية مؤكدا انفتاح حزبه على التعديلات من خلال المناقشة. كما تحدث إدريس قاصوري، أستاذ جامعي، عن ضعف نسبة النمو المقترحة،كما توقف عند تضريب القطاع الفلاحي معتبرا ذلك استناد على الخطاب الملكي.

2. معالجة موضوع مشروع قانون المالية في برنامج "شؤون برلمانية"

بثت القناة الأولى خلال الفترة المعنية بالدراسة تسع حلقات من برنامج **"شؤون برلمانية"**. وخصت موضوع قانون المالية بست حلقات، فيما تناولت الحلقات الثلاث الباقية مواضيع الدبلوماسية البرلمانية (2013/11/17)، والذكرى الأربعين لإحداث البرلمان (2013/12/01) وموضوع تقنين زراعة القنب الهندي بناء على يوم دراسي نظمه حزب الأصالة والمعاصرة (2013/12/15).

- **برنامج "شؤون برلمانية"، حلقة 2013/10/27**

استضافت حلقة يوم 2013/10/27 من برنامج **"شؤون برلمانية"** على القناة الأولى كلا من خديجة الزومي، برلمانية عن الفريق الاستقلالي، وسعيد خيرون، نائب برلماني عن حزب العدالة والتنمية. وخصص الجزء الأول (ابتداء من الساعة 18:03) من الحلقة للجدل المرتبط بتنصيب الحكومة وإشكالية تقديم الحكومة لمشروع قانون مالي ليس من إعدادها. وتم تناول النقاش لمدة عشر دقائق ابتداء من الساعة 18:30 حول مرتكزات مشروع القانون المالي لسنة 2014.

وفي هذا السياق سارت مداخلات سعيد خيرون في اتجاه كون تقديم وزير المالية مشروع القانون المالي أمام مجلسي البرلمان يعكس التزام الحكومة بتقديم مشروع قانون المالية في أجله المحدد. واعتبر أن مشروع قانون المالية هو مشروع الحكومة والأغلبية بأكملها وأن مشروع قانون المالية يسير في اتجاه دعم إصلاح صندوق المقاصة وصناديق التقاعد ويشمل أيضا دعم التنافسية والمقاولات والرفع من الإستثمار ويشمل أيضا تنزيل تدريجي للإصلاح الجبائي مع مجموعة من المجهودات في مجال التشغيل الذاتي وقطاع السكنى.

ومن جهتها اعتبرت خديجة الزومي أن المشروع يعكس غياب أي نموذج اقتصادي وتساءلت عن غياب أي مقتضيات تهم دعم الطبقات الوسطى وانتقدت خفض اعتمادات الاستثمار والمناصب المالية مقابل الرفع من الضريبة على القيمة المضافة والتملص الضريبي واعتبرت أن الحكومة خاضعة للمقاولات وأن المؤسسات عاجزة عن الإنفاق. واقترحت مشروع قانون المالية لثلاث سنوات.

- **برنامج "شؤون برلمانية"، حلقة 2013/11/03**

تطرقت حلقة يوم 2013/11/03 من برنامج **"شؤون برلمانية"** على القناة الأولى لموضوع مشروع القانون المالي برسم 2014 سنة واعتبر مقدم البرنامج أن لحظة المناقشة العامة للمشروع شكلت لحظة سياسية لتقديم محاكمة سياسية للحكومة ومسألة مقاربتها في تدبير الشأن العام على مختلف المستويات وركز على تباين مواقف الفرق في قراءاتها باختلاف مواقعها. وتساءل عن انسجام المشروع مع مكونات البرنامج الحكومي ومدى إجابته عن الإشكالات الكبرى التي يعرفها المجتمع المغربي.

واستضاف منشط البرنامج لمناقشة هذه المواضيع كلا من عرفات عثمون، عن الفريق الحركي، وعبد العزيز العبودي عن الفريق الاشتراكي.

عثمون اعتبر أن مشروع قانون مالية سنة 2014 جاء في ظل حراك سياسي وأزمة اقتصادية وطنية ودولية ومع ذلك تم تقديم المشروع في الآجال الدستورية. وأكد على أن المشروع يترجم روح البرنامج الحكومي في شقيه الاقتصادي والاجتماعي. وأبرز دور الجانب الاجتماعي في دعم القدرة الشرائية المتمثلة في تخصيص 35 مليار درهم لصندوق المقاصة بزيادة ستة ملايير درهم. وتوقف عند دعم المشاريع الاجتماعية كصندوق التضامن وصندوق التماسك الاجتماعي وتخصيص موارد قارة لعدد من البرامج ك "تيسير" و"راميد" ودعم السكن الاقتصادي وذلك الموجه لدعم سكن الطبقات الوسطى.

وكذلك جاء المشروع بإعطاء الأولوية للتشغيل الذاتي والتشغيل من طرف المقاولة. وأضاف عثمون أن المشروع هو أرضية للفاعلين الاقتصاديين من أجل خلق الثروة. وألح على اهتمام الحكومة في السنوات الأخيرة بالقطاعات الإستراتيجية. وبخصوص الإجراءات التقشفية في المشروع تحدث عن استهداف الحكومة جميع الشرائح المساهمة في إطار السياسة التضامنية مع الحفاظ على التوازنات المالية. ورفض الحديث عن التقشف مقترحا الحديث عن

ضمان القدرة الشرائية لجميع الفئات الاجتماعية. وأكد على أن المشروع جاء بإصلاحات هيكلية كنظام المقايسة الذي مكن من اقتصاد 20 مليار درهم واعتماد دورية جديدة لأداء الضريبة على القيمة المضافة والحد من الإعفاءات الضريبية نظرا لعدم استفادة الدولة منها وتخفيض العبء على صندوق المقاصة.

ومن جهته اعتبر عبد العزيز العبودي أن مشروع قانون المالية في تعريفه هو ترجمة للسياسة العمومية بالأرقام. وشدد على أن مشروع القانون تغيب فيه رؤية استراتيجية واضحة حول تنمية البلاد وغياب تدابير لتنمية القطاعات المنتجة سواء تلك المرتبطة بالتصنيع أو دعم إنتاجية العالم القروي وانتقد عدم صرف ميزانية الاستثمار برسم سنة 2013 مستدلا بدورية لرئيس الحكومة، و15 مليار درهم التي تم تجميدها. وانتقد رفع الضريبة على القيمة المضافة لعدد من المواد البسيطة مما سينعكس سلبا على القدرة الشرائية للمواطن. واعتبر أن الأزمة الحكومية انعكست سلبا على إعداد مشروع القانون المالي حيث أسندت لأطر وزارة المالية في غياب أي إشراف سياسي لرئيس الحكومة. وانتقد ما اعتبره تنازل رئيس الحكومة عن ملفات الإصلاح ومحاربة الفساد الذي صوت له المغاربة من أجلها. وخلص إلى أن مشروع قانون المالية لا يترجم المشروع المجتمعي للحكومة. كما عاب بخصوص الضريبة على القيمة المضافة عدم الرفع من قيمة تلك المفروضة على منتجات الرفاهية.

- **برنامج "شؤون برلمانية"، حلقة 2013/11/10**

تطرقت القناة الأولى في حلقة يوم 2013/11/10 من برنامج "شؤون برلمانية" لمناقشة البعد الاجتماعي لمشروع قانون ميزانية 2014 ومدى انسجامه مع التوجهات الكبرى للبرنامج الحكومي. ولهذا الغرض تمت استضافة كلا من سعيد بليلي، نائب برلماني عن حزب التجمع الوطني للأحرار، ميلودة حازب، رئيسة فريق الأصالة والمعاصرة.

بداية تم التساؤل حول مسؤولية التجمع الوطني للأحرار في إطار مناقشة مشروع الميزانية بالنظر إلى التحاقه المتأخر بالحكومة وعدم مساهمته بشكل كبير في الإعداد للمشروع. وفي هذا الإطار تطرق سعيد بليلي لسياق تشكيل الحكومة وانضمام الحزب لها واعتبر أن المشروع كان جاهزا عند التحاق حزبه بالحكومة وأن المساهمة ستتم من خلال التعديلات. وعن تحقيق تطلعات المواطنين اعتبر أن أي مشروع قانون للمالية لا يمكن أن يستجيب لجميع الانتظارات. وذكر بالمرتكزات التي بني عليها المشروع والمرتبطة بمواصلة بناء المؤسسات والإصلاحات الهيكلية، تحفيز وتيرة النمو، تدعيم آلية التماسك الاجتماعي وإعادة التوازن للمالية العمومية مشددا على الترابط بين هذه المرتكزات الأربع في ما بينها.

وبخصوص الجانب الاجتماعي ذكر بأرقام الميزانيات التي خصصت لكل من قطاع التعليم والصحة والسكن، والصناديق الاجتماعية مؤكدا على أن خلق مناصب الشغل المنصوص عليها تم بناء على حاجيات الإدارة وليس بناء على عدد العاطلين. وعن آثار هذه الميزانيات على المواطن ومدى الالتزام بإنجازها اعتبر بليلي أن العجز في

إنجاز الميزانية ليس وليد اليوم ودعى للرفع من وثيرة الإنجاز مع ضرورة تقديم التقديرات والتوقعات بناء على المعطيات الحقيقية للقدرة على الإنجاز.

وعن المجهودات المبذولة في الاستثمار اعتبر أن ميزانية الاستثمار ارتفعت بستة ملايير درهم. واعتبر أن الحكومة تنهج سياسة حذرة في صرف الميزانية ولا تنهج التقشف، مركزا على استقلال اتخاذ القرار الاقتصادي وتحكم الحكومة في الدين عبر الإجراءات المتخذة.

وعن الضريبة على الفلاحة، اعتبر أنها من خلاصات المناظرة الوطنية حول الجبايات والخطاب الملكي وأن الفئات المستهدفة لا تتعدى 2400 شخص أو مقاولة فلاحية على اعتبار أن المقاولات التي يبلغ رقم معاملاتها 35 مليون درهم يبلغ عددها 400 وأن الفئات التي يفوق رقم معاملاتها 5 مليون درهم تعد بحوالي 2000 مقاولة.

وحول انسجام المشروع في بعده الاجتماعي مع الفلسفة التضامنية للمشروع الحكومي توقفت ميلودة حازب عند وجود انتظارات كبيرة للمواطنين بالنظر للبرنامج الانتخابي. وأكدت أن الحكومة وعدت بالرفع من الحد الأدنى للأجور إلى 3000 درهم وتحقيق عدالة ضريبية والزيادة في الأجور، لكن الذي حدث هو العكس ضاربة المثل بالزيادة في أسعار المحروقات معتبرة أن نظام المقايسة جاء كإجراء معزول. ثم تطرقت لتجميد ميزانية الاستثمار وتجميد استثمار 15 مليار درهم وعدم صرف جزء آخر (17 مليار).

وعن مضامين المشروع اعتبرت أن فيه إجراءات مفككة وليس له بعد استراتيجي أو تصور واضح وبالتالي يصعب الحديث عن البعد الاجتماعي ولا حتى البعد الاقتصادي. فهذا المشروع مبني على، أولا، سياسة التقشف من خلال تجميد الأجور، تجميد الترقيات، تقليص مناصب الشغل (بالنظر إلى نسبة الإحالات على التقاعد التي لم تعوض)، والمذكرة حول إيقاف فتح الأظرفة المتعلقة بالصفقات العمومية. وثانيا على التضريب.

وعن آثار هذه الأرقام على الواقع، اعتبرت أن تقليص الاستثمار والمبادرة الذاتية ينعكسان سلبا على حل مشكل البطالة، وأن التضريب ينعكس سلبا على التشغيل. وانتقدت الزيادة في الضريبة على القيمة المضافة والتي سيتحملها المواطن لترتفع من 0% إلى 20%. وأنها همت مجموعة من المواد الأساسية كالملح والزبدة إلخ. والحال أن الحكومة تزايد عدد وزراءها مما يضرب في العمق مبدأ الحكامة المنصوص عليه في الدستور. وانتقدت عدم استخلاص الحكومة للملايير من الأموال المهربة وكذلك وجود ملفات فساد لم يتم تنفيذ أحكامها لاسترجاع الأموال وإنما ذهبت الحكومة إلى تضريب المواطن البسيط. كما شككت في الأرقام المقدمة على اعتبار أن أرقام السنة الماضية لم يتم القيام بتقييمها بالنظر إلى توقيف الاستثمارات المبرمجة وعدم تنفيذ جزء كبير منها. وشددت على أن الأرقام المقدمة في المشروع الحالي ربما لن تكفي حتى في ميزانية التسيير.

واعتبرت أن الحكومة الحالية خاضعة لصندوق النقد الدولي والمؤسسات الدولية نظرا لاختياراتها وارتفاع ديونها وعدم قدرتها على إنتاج الثروة وتحقيق النمو، وإلى جانب **الدين** الخارجي يجب إضافة ديون الجماعات المحلية

والديون المستحقة للمقاولات والمستخلصات التي لم تؤدها الحكومة مما يرفع عمليا مستوى الدين إلى أكثر من 60%.

وبالنسبة للفلاحة انتقدت تضريب المعدات الفلاحية معتبرة أن من سيتحملها عمليا هو الفلاح العادي وليس المقاول الكبير لتخلص إلى أن المقاولة الفلاحية ستؤدي الضريبة في حدود 17 في المائة في حين أن الفلاح الصغير سيؤديها بنسبة 20% معتبرة أن التضريب يرتبط بتحقيق الأرباح كما عابت غياب تصور شامل للقطاع الفلاحي.

- **برنامج "شؤون برلمانية"، حلقة 2013/11/24**

خصصت القناة الأولى حلقة يوم 2013/11/24 من برنامج **"شؤون برلمانية"** لموضوع مناقشة مشروع قانون المالية داخل مجلسي البرلمان، ولهذا النقاش استضاف البرنامج الوزير المنتدب المكلف بالميزانية، إدريس الأزمي الإدريسي.

واعتبر الأزمي في بداية مداخلته أن مشروع القانون المالي لسنة 2014 جاء في ظرفية استثنائية من الناحية السياسية والاقتصادية وسعى إلى تنزيل بعض الإصلاحات الكبرى التي، في أغلبها، تم النقاش حولها في إطار مجموعة من المناظرات أو الحوارات ومن ضمنها المناظرة حول الإصلاح الضريبي والتي خرجت بتوصيات تم الإجماع عليها والآن يتم تنزيلها. نفس الشيء بالنسبة لإصلاح منظومة العدالة وإصلاح منظومة التقاعد. وأكد أنه تم الاتفاق داخل لجنة المالية على مواصلة النقاش حول سبل إصلاح النظام الضريبي ليخلص إلى تواصل مسار الديمقراطية التشاركية في تنزيل الإصلاحات.

وعن رفض التعديلات المقدمة من طرف المعارضة بمجلس النواب توقف عند مناقشة المشروع لساعات طويلة داخل لجنة المالية. وتطرق إلى تقديم تعديلات عديدة من طرف الأغلبية والمعارضة مؤكدا أن هاجس الحكومة كان هو محاولة التفاعل، قدر الإمكان، مع التعديلات المقدمة حول مشروع قانون المالية مع المحافظة على التوازنات المقترحة في ميزانية 2014. وفي هذا السياق تم قبول أكثر من 30 تعديلا من بينها تسعة للأغلبية و11 للمعارضة في إطار احترام مقتضيات الفصل 77 من الدستور حول التوازن المالي.

وبخصوص تضارب الآراء حول مدى صلاحية المشروع وصواب مقتضياته وتقديراته بين الأغلبية الحكومية من جهة، والمعارضة من جهة أخرى، وتموقع المواطن بين هذه الآراء، أكد على قيام كل طرف بمهامه الدستورية وتوقف عند ترابط المرتكزات الأساسية للمشروع في ما بينها. ويتعلق الأمر للتذكير بدعم النمو والاستثمار والتشغيل، ودعم التوازن والتماسك الاجتماعي والحفاظ على التوازنات المالية الكبرى للبلاد وتنزيل الإصلاحات الهيكلية الكبرى.

وشدد على أن المشروع يستهدف مساعدة الفئات الضعيفة من خلال صندوق التماسك الاجتماعي ونظام التغطية الصحية ونظام دعم التمدرس ومحاربة الهدر المدرسي. وأكد على توفير الاعتمادات لتمويل هذه الصناديق.

وفسر الفارق بين نسبة تنفيذ الميزانية مقارنة مع الاستثمارات المبرمجة والاعتمادات المرصودة، ببرمجة تنزيل الاستثمارات على مدى ثلاث أو خمس سنوات وما يقترن بذلك من ضعف نسبة الإنجاز في السنوات الأولى. مشيرا إلى سعي الحكومة للتقليص من اعتمادات المرحلة وبرمجة الاستثمارات بناء على نسبة قدرة الإنجاز الحقيقية.

وأكد على عمل الحكومة وفق نموذج اقتصادي في إطار الاستمرارية داعيا إلى دعم الطلب الداخلي ودعم الصادرات والتحكم في الواردات. وفسر العجز التجاري المغربي بوجود نسبة كبيرة من واردات الطاقة والصادرات.

وعن التشغيل، اعتبر أن مشروع قانون المالية يعالج مشكل التشغيل من زوايا مختلفة عن طريق دعم الاستثمار والنمو. وأكد على أن الحل ليس التشغيل بالوظيفة العمومية لأنها تشكل أقل من 10% من نسبة التشغيل، ولكن المشروع يستهدف تشجيع المقاولة المغربية والرفع من أدائها وتنافسيتها ومساهمتها في النمو حتى تتمكن من استيعاب سوق الشغل والطلبات الواردة عليها.

وخلص إلى وجود عدة مقتضيات تهم الطبقة المتوسطة كنسبة الاستفادة من الخدمات الاجتماعية ومنتوج السكن الموجه لهذه الفئة.

- **برنامج "شؤون برلمانية"، حلقة 2013/12/08**

خصصت القناة الأولى حلقة يوم 2013/12/08 من برنامج **"شؤون برلمانية"** لمناقشة مشروع قانون المالية في مجلس المستشارين الذي لا تملك فيه الحكومة الأغلبية، حيث عبر عدد من قادة المعارضة عن استثمار أغلبيتها لفرض تصورها حول المشروع الذي جاء في سياق تميز بعدد من التحولات ذات الحمولة الاقتصادية والاجتماعية والذي تضمن عددا من الإجراءات الضريبية الجديدة حسب تقديم منشط البرنامج. ولمناقشة هذا الموضوع تمت استضافة كلا من المستشار الحبيب بن الطالب، عن فريق الأصالة والمعاصرة، والمستشار حسن عكاشة، عن فريق التجمع الوطني للأحرار.

بداية، تطرق بن الطالب لخصوصية مجلس المستشارين والمتمثلة في توفر المعارضة على الأغلبية داخل المجلس، وطبيعة تركيبته من خلال وجود المهنيين وممثلي النقابات. وتوقف عند مساهمة المعارضة تاريخيا في مناقشة أي مشروع قانون مالي والمساهمة في تيسير المصادقة عليه، على عكس المشروع الحالي الذي اعتبره جد خطير وبالتالي ارتأى ضرورة التصدي له وفرض التعديلات اللازمة. واعتبر أن مشروع القانون المالي لم يتجاوب مع انتظارت المواطنين لكونه يفتقد إلى الصبغة السياسية، ولن يحد من عجز الميزان التجاري، أو يرفع من نسبة النمو، وعلى العكس من ذلك سيساهم في الرفع من المديونية الخارجية وتضريب قطاعات اجتماعية والرفع من القيمة المضافة على المواد الاستهلاكية.

وبخصوص فرض الضريبة على القطاع الفلاحي والضريبة على القيمة المضافة بالنسبة لقطاع الصيد البحري، نفى وجود أي تعارض بين تضريب الصيد البحري ومبادئ مخطط أليوتيس ونفس الشيء بالنسبة للعلاقة بين تضريب

الفلاحة والمخطط الأخضر. وذهب إلى أن توصيات المناظرة الوطنية للجبايات اعتبرت ضرورة مساهمة المهنيين وهو ما لم يتم الأخذ به في المشروع. مؤكدا على ضرورة التدرج في فرض التضريب. وأكد على أن القطاع الفلاحي يؤدي الضرائب بدوره على أساس أن المعدات والمقتنيات تؤدى عليها الضريبة على القيمة المضافة. وأن الإعفاء إلى حدود الساعة شمل فقط الضريبة على الأرباح. ونفى رفضه للضريبة على الفلاحة وإنما ارتأى ضرورة تنزيل تدريجي وعادل نظرا للانعكاسات السلبية المحتملة على اليد العاملة والمشتغلة بالقطاع (5 مليون شخص) وعلى مساهمة هذا القطاع ب20% في الناتج الداخلي الخام و45% من ساكنة المغرب.

وتطرق إلى وجود إعفاء للفلاحين الذين يفوق رقم معاملاتهم 35 مليون درهم لمدة خمس سنوات عند التصدير وأن هؤلاء معفيون من 17,5% أخرى من الضريبة على الأرباح، على عكس الفلاح الذي يتراوح رقم معاملاته نحو خمسة ملايين درهم والذي سيؤدي 20% كضريبة على القيمة المضافة و38% في الضريبة على الأرباح. واعتبر أن هذه الزيادات سيكون لها أثر على الجميع بما فيها المستهلك وعلى تنافسية الاقتصاد. مؤكدا على تقدم هيأته بخمس تعديلات واقتراحين.

ومن جهته اعتبر حسن عكاشة، مستشار عن التجمع الوطني للأحرار، أن المعارضة تقوم بدورها عبر تقديم تعديلات على مشروع قانون المالية وهذا صحي والحكومة لا بد أن تستجيب للمعارضة والأغلبية معا في إطار المصلحة العليا للبلاد. وعن سياق المشروع، اعتبر أن القانون المالي جاء في ظرفية أزمة حكومية وأزمة اقتصادية عالمية، ورغم ذلك قدم في الوقت المناسب احتراما للدستور ومن أجل إعادة ثقة المواطنين والمستثمر المغربي والأجنبي. واعتبر أن التجمع الوطني للأحرار له بصمات في المشروع على الرغم من حداثة التحاقه بالحكومة، وأن المشروع حافظ على التوازن الاقتصادي والمالي للحفاظ على ثقة الأبناك إضافة أنه ذو بعد اجتماعي. واعتبر أن الرفع من ميزانية الاستثمار، بستة ملايير درهم، والتقليص من عجز الميزانية سينعكسان إيجابا على الجوانب الاجتماعية وسيرجع الثقة للمواطن رغم الظروف الاقتصادية الصعبة.

وعن فرض الضريبة على الفلاحة والصيد البحري، تحدث عن انعقاد المناظرة الوطنية للجبايات والتي حضرها المهنيون ورؤساء الفرق بالبرلمان منتقدا ما قاله الضيف الآخر حول عدم إشراك المهنيين. ونفى أن تكون هناك زيادة في الضريبة على الشركات أو الضريبة على الدخل.

وانتقد فرض الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة للمعدات والآليات المستعملة في الصيد البحري نظرا لتنافيها مع مبدأ الحياد في الضريبة. واعتبر أن من توصيات المناظرة إعفاء الفلاح المتوسط والفلاح الصغير من الضريبة مع السعي نحو تضريب تدريجي حسب نسبة المبيعات بالنسبة للفلاحين الكبار. كما نفى وجود أي تضارب بين دعم قطاع ما، في إطار مخططات استراتيجية، وبين فرض الضرائب عليه.

وفي الأخير خلص إلى أن المشروع ذو طبيعة اجتماعية لأن أكثر من 53% من الميزانية مخصص للقطاعات الاجتماعية ضاربا المثل بالراميد ونسبة الأجراء الذين سيستفيدون من خدمات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

- **برنامج "شؤون برلمانية"، حلقة يوم 2013/12/29:**

خصصت القناة الأولى حلقة يوم 2013/12/29 من برنامج **"شؤون برلمانية"** لمناقشة موضوع المصادقة النهائية على المشروع بمجلس النواب بعد رفضه من طرف مجلس المستشارين.

واستضافت لهذا الغرض كلا من عبد المالك أفرياط، رئيس الفريق الفدرالي للوحدة والديمقراطية بمجلس المستشارين، وأنس الدكالي، عضو فريق التقدم الديمقراطي بمجلس النواب.

بداية اعتبر أفرياط أن إسقاط مشروع قانون المالية من طرف المعارضة في مجلس المستشارين جاء بناء على قناعات وعلى عدم تجاوب الحكومة مع العديد من التعديلات. وانتقد طريقة تقديم مشروع قانون المالية لمجلسي البرلمان وإرفاقه بكم هائل من الوثائق يصعب قراءتها والوقوف عند تفاصيلها وأرجع السبب إلى غياب قانون تنظيمي للمالية داعيا إلى ضرورة إعادة النظر في ذلك حتى تتمكن المؤسسة التشريعية من الرقي بمستوى الممارسة الديمقراطية والتشريعية التي يجب أن يقوم بها البرلمانيون ليشعر المغاربة أنه يغير من واقعهم الاجتماعي والاقتصادي. واعتبر أن مشروع قانون المالية يخفف من معانات المغاربة الذين يعانون من الفقر والتهميش. وانتقد غياب السياسة التشاركية. كما شدد على أن مجلس المستشارين رفض مشروع قانون المالية لأن الحكومة رفضت مقترح الضريبة على الثروة ولوجود سوء توزيع لثروات البلاد. وخلص إلى أن الزيادة في الضريبة على القيمة المضافة تمس جميع شرائح المجتمع ولها آثار سلبية على القدرة الشرائية للطبقة الفقيرة.

وبخصوص التعديل حول المساهمة الابرائية الذي تم رفضه بمجلس المستشارين لكن تم قبوله بمجلس النواب، انتقد الاستعمال المفرط للفصل 77 من الدستور، واعتبر أن هذا الإجراء يدخل في إطار سياسة عفا الله عما سلف ويتناقض مع مبدأ المحاسبة ومكافحة تبييض الأموال منتقدا وجود معلومات دقيقة عن الفئات المستهدفة.

ومن جهته توقف الدكالي عند نفي أي إسقاط للمشروع بل فقط رفض من طرف مجلس المستشارين مؤكدا أن المواطن يعطي، من خلال الدستور، الحق لمجلس النواب لأخذ القرار في إطار القراءة الثانية. وأكد على أن الحكومة تجاوبت بشكل إيجابي مع تعديلات مجلس النواب وتعديلات مجلس المستشارين حين صادقت على مجموعة منها. كما أكد على أن الأغلبية تفاجئت من رد فعل المعارضة لكن تحترم قرار المجلس. وذهب إلى وجود تعديلات رفضت من طرف الحكومة لأنها تمس التوازن المالي. ومجلس النواب دفع بالحكومة لاقتراح تضريب على مظاهر الثروة، في مجموعة من مشاريع القانون المالي السابقة والحالية بحيث هناك ضرائب جديدة تخلق عدالة جبائية. وشدد الطلب على مجلس النواب لرفض الزيادة في الضريبة على القيمة المضافة على المواد الأساسية والاستهلاكية

ومن الحكومة سحب مقترحها هذا. وبخصوص مقترح تعديل حول المساهمة الإبرائية اعتبر ذلك بمثابة مصالحة اقتصادية وزرع الثقة، وهذه العملية سوف تجنب الحكومة اللجوء إلى الدين باستثمار أموال المغاربة التي توجد في الخارج.

3. معالجة موضوع مشروع قانون المالية في برنامج "ضيف الأحد"

خلال حلقة يوم 2013/10/27 من برنامج "**ضيف الأحد**" بالقناة الأولى، تحدث ضيف البرنامج، نبيل بنعبد الله، وزير السكنى وسياسة المدينة، في سياق الحديث عن تشكيل الحكومة وعدم إلزامية تقديم تصريح حكومي، على أن مشروع القانون المالي مناسبة لنقاش سياسي واقتصادي واجتماعي، والأغلبية الجديدة شكلت لجنة للعمل على الأولويات

وخلال حلقة يوم 2013/11/03 من برنامج "**ضيف الأحد**" بالقناة الأولى، اعتبر ضيف البرنامج، حميد شباط، الأمين العام لحزب الاستقلال، خلال سؤاله حول تصريح أسند لنبيل بنعبد الله قال فيه "إن حزبه لم يشارك في إعداد مشروع قانون المالية وأنه كأغلبية سيقدم تعديلات داخل قبة البرلمان. وهو نفس الموقف الذي عبر عنه حزب التجمع الوطني للأحرار. اعتبر أن ذلك تكريس للأزمة الحكومية وخلص إلى ضرورة تقديم تصريح حكومي، منتقدا تشبث قادة الحزبين بالمناصب الوزارية وتقاسمهما وزارة واحدة.

I. تغطية مشروع قانون المالية في القناة الثانية

بثت القناة الثانية خلال الفترة المعنية بالدراسة عشر حلقات من برنامجها "**مجلة البرلمان**" وتسع حلقات من برنامج "**مباشرة معكم**". ويتضح أن تغطية النقاش حول مشروع قانون المالية تم في إطار مجلتها البرلمانية ولم يتم التطرق له أو تخصيص أي حلقة من برنامج "**مباشرة معكم**" لهذا الموضوع. كما أن القناة خصصت ست حلقات رئيسية للموضوع وتناولته بشكل جزئي في حلقتين اثنتين.

• حلقة يوم 2013/10/26 من برنامج "مجلة البرلمان"

قدمت القناة الثانية يوم 2013/10/26 حلقة جديدة من برنامج "**مجلة البرلمان**". وخصصت الحلقة لرصد أهم تفاصيل مشروع قانون المالية والانطباعات الأولية للنواب بعدما تم عرضه من طرف وزير الاقتصاد والمالية بالبرلمان. تم بداية تقديم روبورطاج (في أقل من ثلاث دقائق) من داخل البرلمان حول العناصر الأساسية التي تضمنها المشروع والمواقف الأولية للفرق البرلمانية منه. وتم استقاء آراء مجموعة من البرلمانيين، حيث أكد رشيد الطالبي العلمي، رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار بمجلس النواب، على أن المشروع وفق بين التوازنات الاجتماعية والتوازنات المالية، في غياب حركية اقتصادية تمكن من إنتاج ضرائب وثروة ليتم الاستجابة للمتطلبات.

أما المعارضة فارتأت أن المشروع يغلب عليه طابع التقشف، حيث أكدت مونيا غلام، عن الفريق الاستقلالي، أن المشروع يحتوي على إجراءات معزولة في قطاعات محدودة ولا يحتوي على تصور متكامل. وعن الميزانية المخصصة للمقاصة ومناصب الشغل المحدثة وتأثيرها على القدرة الشرائية للمواطن ذهب المهدي المزواري، عن الفريق الاتحادي، إلى اعتبار أن هذه الإجراءات ستوقف الترقيات وستجمد الأجور، وهو قانون للتقشف. وعن التحكم في عجز الميزانية توقف عادل السباعي، عن الفريق الحركي، عند كون العجز محدد في 4,9% ارتكازا على سعر صرف الدولار وسعر برميل من البترول.

وفي فقرة "حوار" (16 دقيقة) تمت استضافة كل من لبنى أمهير، عن الفريق الحركي بمجلس النواب، وفتيحة البقالي، عن الفريق الإستقلالي بنفس المجلس. وتوقفت لبنى أمهير عند كون قانون المالية يشمل أرقام عبارة عن فرضيات والحكومة تلتزم بالحفاظ على التوازنات الماكروقتصادية والاستثمار. واعتبرت أن تخفيض الميزانية المخصصة لصندوق المقاصة تدخل في إطار الإصلاح التدريجي لهذا الصندوق والمشروع لا يتضمن الرفع في أثمان المواد الأساسية. وأكدت أن التشغيل لا يعتمد فقط على الوظيفة العمومية بل وأيضا تشجيع القطاع الخاص والمقاولات الصغرى والمتوسطة.

أما فتيحة البقالي فتوقفت عند عدد من النقط كاعتبار المشروع عرف تخفيضا في الاستثمار العمومي بقيمة 10 مليار درهم تخص القطاعات الاجتماعية وتمس بشكل مباشر المواطن المغربي وأن الميزانية التي تم تقليصها بصندوق المقاصة تخص المواد الغذائية التي تهم المواطن والحل هو رفع الدعم عن الشركات الغذائية الكبرى، ويجب أن تكون هناك إرادة سياسية قوية لإصلاح صندوق المقاصة والمقايسة. وتطرقت لمشكل **التشغيل** وبمقارنة عدد المناصب التي ستحال على التقاعد مع تلك المبرمجة في مشروع قانون المالية، واعتبرت أن الحكومة لن توفر سوى 2000 منصب وألحت على عقلنة صندوق المقاصة حتى لا يتوصل بالمساعدة إلا من يستحقها. وفي النهاية، خلصت إلى ضرورة دعم الموظفين وتقليص الأجور المرتفعة بما فيها أجور البرلمانيين.

وفي مختصرات المجلة قدمت القناة خبرا عن عقد فرق الأغلبية ليوم دراسي حول المشروع ترأسه رئيس الحكومة (23 ثانية).

- **حلقة يوم 2013/11/02 من برنامج "مجلة البرلمان"**

قدمت القناة الثانية يوم 2013/11/02 حلقة جديدة من برنامج "**مجلة البرلمان**". وخصصت الحلقة لأهم تفاصيل مشروع قانون المالية وذلك عبر تخصيص كل من تقرير المجلة وفقرة "حوار" لتناول هذا الموضوع.

وتم تقديم تقرير (في حوالي دقيقتين ونصف) حول الجانب الضريبي في المشروع من خلال الرفع من قيمة بعض الضرائب وفرض أخرى جديدة. وأكدت حنان أبو الفتوح، عن فريق التجمع الوطني للأحرار، أن المشروع لا يحمل أية ضرائب جديدة ما عدا الضريبة على الفلاحة الكبرى مع إعفاء الصغرى والمتوسطة. ومن جهته أكد محمد

شكيرى، أستاذ لمادة العلوم والتقنيات الضريبية، أن التضريب جاء بشكل جد محتشم في القطاع الفلاحي وأضاف أن الضريبة التي مست المواد ذات الاستهلاك الواسع ستؤثر على القدرة الشرائية للمواطن وترفع من معدل التضخم. واعتبرت رشيدة بنمسعود، نائبة برلمانية عن الفريق الاشتراكي، أن المشروع جاء بتوسيع الضريبة على القيمة المضافة وخاصة بالنسبة لبعض المواد الأساسية وهذا سيؤثر على الطبقات المتوسطة والفقيرة.

وفي فقرة حوار،تمت استضافة كل من سعيد خيرون، نائب برلماني عن حزب العدالة والتنمية، ميلودة حازب، رئيسة فريق حزب الأصالة والمعاصرة بمجلس النواب.

وأكد سعيد خيرون في مداخلاته على أن المشروع لا يتضمن التنزيل الشامل للإصلاح الجبائي وأن الوقت قد حان ليساهم القطاع الفلاحي في تمويل مالية الدولة وسيتم تقديم تعديلات بخصوص تضريب القطاع الفلاحي. وبخصوص الرفع من قيمة الضريبة على القيمة المضافة اعتبر أن بعض المواد الأساسية غير معنية بهذه الزيادات وأن مشروع قانون المالية يتضمن العديد من الإجراءات لمحاربة التملص الضريبي.

ومن جهتها أكدت ميلودة حازب على أن الإجراءات الضريبية التي جاء بها القانون المالي لا تعتمد على أسس متينة ومدروسة وأن تضريب الفلاحة يجب أن تسبقه مجموعة من الإجراءات ويجب أن يكون على أساس الأرباح. وتوقفت عند كون الإجراءات الضريبية الواردة في القانون المالي لا ترتبط بخلاصات وتوصيات المناظرة الوطنية حول الإصلاح الجبائي كما أكدت على أن توسيع الوعاء الضريبي لا يجب أن يكون على حساب القدرة الشرائية للمواطن وعوض الرفع من الضريبة يجب هيكلة القطاع غير مهيكل.

- **حلقة يوم 2013/11/09 من برنامج "مجلة البرلمان"**

خصصت القناة الثانية جزءا كبيرا من حلقة يوم 2013/11/09 من برنامج **"مجلة البرلمان"** لمناقشة الميزانيات الفرعية وبالأخص ميزانية قطاع التربية الوطنية في مشروع 2014، حيث تم تناول هذا الموضوع عبر تخصيص تقرير مفصل وفقرة "حوار". كما تم تقديم تقرير حول مناقشة ميزانية المندوبية العامة للسجون.

وقدمت تقريرا (في حوالي دقيقتين) حول موضوع التعليم تمحور حول المناصب المالية المخصصة للقطاع والإجراءات المعتمدة في إطار إصلاح المنظومة التعليمية. واعتبرت الأغلبية في شخص محمد بوشنيف، عن فريق العدالة والتنمية، أن الحكومة وفرت الاعتمادات والإمكانيات المادية حيث أن وزارة التعليم حصلت على حصة الأسد من حيث المناصب المالية. واعتبر سمير بلفقيه، عن فريق الأصالة والمعاصرة أن المشروع الحالي لم يمكن من تحصين المكتسبات والتراكمات التي تم تحقيقها منذ عقود سواء من حيث توسيع العرض المدرسي أو تحسين الإطار القانوني والبيداغوجي.

وفي فقرة "حوار" (في حوالي 19 دقيقة) تمت استضافة، لمناقشة موضوع التعليم، كلا من رشيدة بنمسعود، عن الفريق الاشتراكي، ومحمد الرماش، مستشار عن الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين.

وسارت مداخلات رشيدة بنمسعود في اتجاه التأكيد على وجود إجماع وطني على أن منظومة التربية الوطنية تشوبها مجموعة من الاختلالات، وعلى ضرورة إصلاح المنظومة ككل وأن النهوض بقطاع التعليم يفرض تسطير استراتيجية شمولية للمنظومة، كما ينبغي تخصيص الموارد المالية الكافية لسد الخصاص الحاصل. واعتبرت أن المنظومة التربوية مؤطرة بمرجعيات تراكمية ومجموعة من القضايا (الدستور، الخطب الملكية...) وأن الحكومة الحالية اشتغلت في إطار القطيعة مع ما تم تحقيقه من تراكمات كما يجب إعادة الاعتبار للأستاذ والمعلم، ومحاولة تجاوز الأزمة عبر تقديم تحفيزات وتكوين مستمر للأطر.

كما اعتبرت أن قضية التعليم لم تعد قابلة لممارسة الأخطاء أو للتأجيل بل يجب المبادرة لإصلاح التعليم والتكوين. وأكدت أن ميزانية التعليم ميزانية تراجعية، تقشفية، بدون نفس سياسي وبدون خلفية مذهبية تؤطرها. وألحت على ضرورة وضع قراءة شمولية لمنظومة التربية الوطنية من أجل تسطير استراتيجية شمولية للنهوض بها مؤكدة أن هناك 7000 منصب مالي يخص التعليم تدمج فيها المناصب التي أحيلت على التقاعد. وخلصت إلى ضرورة رد الاعتبار للمدرس وتوفير التحفيزات اللازمة (الترقية، الالتحاق بالزوج..) وأن هذه الميزانية تجمد الترقيات.

أما محمد الرماش فأكد على أن قطاع التعليم عرف إصلاحات متتالية عبر عقود وأن الإشكالات الأساسية للقطاع مرتبطة بالحكامة وكيفية تدبير الميزانية المخصصة للتعليم. واعتبر أن المشكل في بعض المدن كان مرتبطا بالعرض المدرسي وليس بالأطر. كما ربط بين وجود خصاص في الأطر التربوية وبين الإحالات على التقاعد، مؤكدا على أن ذلك كان مثارا منذ الحكومات السابقة وأن للمغادرة الطوعية دور في اختلالات القطاع.

وفي نهاية الحلقة تم تقديم تقرير آخر (في حوالي دقيقتين) تم الحديث فيه عن اجتماع لجنة العدل والتشريع لمناقشة ميزانية المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، وفي هذا الإطار أعطيت الكلمة لمحمد حنين، رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار، أكد فيها أن وضعية السجون في المغرب تعرف تحسنا، بالنظر إلى الإيواء والأطعمة المقدمة، لكن لم يتم الوصول بعد إلى المعايير الدولية المتعارف عليها دوليا. وفي مداخلتها، توقفت فوزية الأبيض، عن الفريق الدستوري، عند ضرورة التوفر على سياسة جنائية وسجنية بمقاربة تميل إلى الأنسنة والتكوين.

- **حلقة يوم 2013/11/16 من برنامج "مجلة البرلمان"**

توقفت حلقة يوم 2013/11/16 من برنامج **"مجلة البرلمان"** الذي تقدمه القناة الثانية عند واقع الإدارة المغربية وإشكالية كتلة الأجور وتأثيرها على الاقتصاد الوطني من خلال مناقشة ميزانية قطاع الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة. وتم تناول هذا الموضوع عبر تخصيص تقرير مفصل وفقرة "حوار".

وقدمت القناة الثانية، في إطار مواكبتها لمناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الوظيفة العمومية، تقريرا مفصلا (في حوالي ثلاث دقائق) تمحور حول كتلة الأجور، حيث تم تسليط الضوء على ردود الأفعال بخصوص حجم هذه الكتلة في الميزانية العامة للدولة. وأعطيت الكلمة لأحمد التهامي، عن فريق الأصالة والمعاصرة، انتقد فيه ارتفاع نسبة كتلة

الأجور في الإدارات العمومية مقارنة مع المردودية الإدارية الضعيفة، في الوقت الذي يجب فيه ضبط نفقات تسيير الإدارات العمومية مؤكدا على أن كتلة الأجور تشكل 11% من الناتج الداخلي الخام.

ومن جهته توقف مصطفى الإبراهيمي، عن فريق العدالة والتنمية، عند كون المبلغ المخصص لكتلة الأجور مهم جدا بالنسبة للترقية الداخلية للموظفين ولمناصب الشغل المحدثة وأن الحكومة الحالية واحدة من الحكومات التي تصدت لظاهرة الموظفين الأشباح. وأشار إلى أن قطاعات وزارية متعددة تعاني من نقص الموارد البشرية (التعليم، الصحة...) وفي المقابل نجد إدارات أخرى تعرف تضخما.

واستضافت فقرة "حوار" (حوالي 22 دقيقة ونصف) كلا من عبد اللطيف بنيعقوب، عن فريق العدالة والتنمية، والشرقاوي الروداني عن فريق الأصالة والمعاصرة.

واعتبر عبد اللطيف بنيعقوب أنه من المرتكزات الأساسية للمشروع هو الإلتفات لوضعية الموظفين العموميين. وتوقف عند كون الكتلة الأجرية المسجلة خلال المشروع المالي لسنة 2014 تجاوزت 52% من مجموع ميزانية التسيير بزيادة ست مليارات درهم عن السنة الماضية، وفسر هذه الزيادة بالرغبة في رد الاعتبار للوظيفة العمومية، بتحديثها وتخليقها. كما ذكر بكون ارتفاع كتلة الأجور يرتبط بعدد من الالتزامات الحكومية (كاتفاق 26 أبريل 2011 وزيادة 600 درهم وعملية تسقيف الترقية في أربع سنوات ورفع حصيص الترقية الى 33% ...). وأن هناك إجراء للتعويض عن فقدان الشغل وكذا مليار درهم لدعم التشغيل بالقطاع الخاص. وانتقد ما يشاع بخصوص تجميد الترقيات معتبرا أن ذلك لا أساس له من الصحة. وطالب بعدم تغليط الرأي العام في ما يخص مسار إعمال الحكامة في مجال الوظيفة العمومية. كما أكد على تصدي الحكومة الحالية لظاهرة الموظفين الاشباح وإرساء مخطط متكامل في الموضوع (عزل 700 موظف ونشر لوائح الموظفين الأشباح). وتوقف عند عدم امكانية توظيف جميع الخريجين لأن كتلة الأجور هي ضاغطة ولها تأثيرات مباشرة على المؤشرات الماكرواقتصادية، وبأن التزامات الدولة هي إحداث مناصب شغل في القطاع الخاص.

وفي مداخلاته توقف الشرقاوي الروداني عند اعتبار هذه الميزانية ضد المواطن ولم تأخد البعد الجهوي في هذا الموضوع وكذا إشكالية الموظفين الأشباح، وأن الحكومة لها مشكل تدبيري وأن الترقيات تتنافى مع الزيادة في ثمن المواد الاستهلاكية والرفع من الضريبة على القيمة المضافة. استراتيجية الحكومة غير واضحة في ما يتعلق بالترقيات إضافة إلى تقليص الميزانية ورفع المديونية. وتساءل حول العلاقة بين مردودية قطاع الوظيفية العمومية وحجم الاعتمادات المرصدة له. وأكد على أن هذه الكتلة من الأجور تستقر فقط في المدن الكبرى (الرباط والدار البيضاء)، وبالتالي فإن الحكومة ليس لها منظور استراتيجي. كما تطرق لمشاكل الحكومة مع النقابات وتوقف الحوار الاجتماعي، وتزايد عدد المعطلين. وانتقد الزيادة في الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة لبعض المواد الأساسية. وخلص إلى الحديث عن عدم وضوح استراتيجية الحكومة بالنسبة لموضوع الترقيات وإلى فشل الحكومة في تدبير مشكل الإدارة العمومية.

- **حلقة يوم 2013/11/23 من برنامج "مجلة البرلمان"**

تناولت القناة الثانية في حلقة يوم 2013/11/23 من برنامج "**مجلة البرلمان**" المناقشة البرلمانية للمشروع والمصادقة على المشروع من طرف مجلس النواب في إطار القراءة الأولى. وتطرقت للموضوع عبر تخصيص فقرة روبورطاج الحلقة وكذا في فقرة "حوار".

وقدم تقرير في بداية هذه الحلقة (في حوالي دقيقتين) تطرق لموضوع التصويت على المشروع بمجلس النواب. واعتبر رشيد ركبان، رئيس فريق التقدم والاشتراكية، أن المشروع احترم الآجال الدستورية وتضمن إيجابيات وحافظ على استقلالية القرار الاقتصادي. كما أوضح أن الفريق تقدم بتعديلات تقبلت الحكومة العديد منها. ق أما مصطفى حنين، عن الفريق الاستقلالي، فأكد أن الحكومة قبلت تعديلات قليلة في حين أن المعارضة قدمت أكثر من 180 تعديل، لم يقبل منها إلا 10 تعديلات فقط.

وفي الأخير، خلص التقرير إلى أن عملية التصويت لم تتعد 90 دقيقة وشهدت رفض المعارضة لميزانية التسيير. واعتبر مقدم التقرير أن "القانون، ورغم رفض المعارضة له، صار رسميا وسيرسم المعالم المالية للسنة المقبلة". ولم ينتبه إلى أن الأمر يتعلق بالتصويت في إطار القراءة الأولى من طرف مجلس النواب وأن مرحلة المناقشة والتصويت لا تزال مستمرة وأن الأمر لا يتعلق بتصويت نهائي يؤدي إلى دخول المشروع حيز التنفيذ.

استضاف منشط البرنامج في فقرة "حوار" كلا من رشيد الطالبي العلمي، رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار بمجلس النواب، ومحمد حماني، عن الفريق الاشتراكي بمجلس النواب.

وتم التطرق، في هذه الفقرة، إلى حيثيات التصويت على المشروع بمجلس النواب والتعديلات التي تم قبولها من طرف الأغلبية والمعارضة. واعتبر أن التصويت على المشروع يخضع لمنطق الأغلبية العددية مركزا على وضع المشروع في الآجال القانونية وركز الطالبي العلمي على البصمة الإيجابية لحزب التجمع الوطني للأحرار في مشروع قانون المالية سواء من حيث الإعداد أو من حيث التعديلات. وبخصوص النقطة حول حضور النواب ومساهمتهم في النقاش بالنظر إلى قلة عدد الحاضرين أكد العلمي أن الجلسة، التي انطلقت من الساعة العاشرة صباحا، عرفت حضور عدد كبير من النواب وأن قلة عدد المصوتين يرجع إلى تواصل الجلسة إلى حدود الثانية صباحا، مؤكدا على ضرورة تغيير طريقة معالجة النقاش العام والتدبير لتجاوز مثل هذه الإشكالات.

وأكد أن قانون الميزانية يضمن شقين الأول يهم الإجراءات والتدابير والآخر الميزانية. وربط بين القدرة على خلق الثروة وجمع الضرائب المرتبطة بها والميزانية المعتمدة لصرف هذه المداخيل ويشكل الجانب الاجتماعي أكثر من 56 في المائة. وأكد أن المشروع جاء بعدة تدابير لخلق الثروة وبإصلاح الضريبة على القيمة المضافة الهدف منها جمع 17 مليار درهم ستتحملها الشركات وكان المواطن هو الذي يتحملها قبل هذا المشروع، مؤكدا أن أسعار عدد من المواد الأولية لا تتحكم فيها الدولة لأنها مستوردة من الخارج، مؤكدا أن المواد الأساسية لن تعرف أي زيادة.

وعن مناقشة المشروع توقف حماني عند تصويت المعارضة برفض مشروع القانون وركز على العدد القليل من التعديلات التي قدمتها المعارضة وقبلتها الحكومة مقارنة مع العدد الكبير للتعديلات التي قدمتها المعارضة. وذهب إلى ضرورة مراجعة القانون التنظيمي للمالية من أجل تجاوز العثرات كنوعية الحضور والمساهمة في النقاش وإشكالية التعديلات وحمل الحكومة مسؤولية التأخير في إصدار قانون تنظيمي جديد للمالية، معربا عن أن مناقشة القانون المالي لسنة 2014 تمت بدستور 2006 وليس بدستور 2011. واعتبر أن الحكومة جاءت بتدابير ماكرو اقتصادية لا تخدم الطبقتين المتوسطة والفقيرة وأن الضرائب المقترحة ستثقل القدرة الشرائية للمواطن، لهذا فالحكومة لا تخدم مصالح هذه الطبقات في هذه الظرفية، خاصة في ما يتعلق بتضريب المنتوجات التي تعتبر أساسية بالنسبة للمغاربة.

وفي مختصرات الحلقة جاء خبر قرار الفريق الاستقلالي باللجوء للمجلس الدستوري للطعن في دستورية مشروع القانون المالي.

- **حلقة يوم 2013/12/14 من برنامج "مجلة البرلمان"**

تناولت القناة الثانية في حلقة يوم 2013/12/14 من برنامج "**مجلة البرلمان**" المناقشة البرلمانية للميزانية المخصصة لوزارة العدل بمشروع قانون المالية. وتطرقت للموضوع عبر تخصيص فقرة روبورطاج الحلقة وكذا في فقرة "حوار".

قدمت القناة الثانية ضمن برنامجها "**مجلة البرلمان**" تقريرا حول الميزانية المخصصة لوزارة العدل في مشروع 2014 ومدى مواكبتها لخطوات الإصلاح الواردة في ميثاق إصلاح العدالة. وتوقف مقدم التقرير عند الارتفاع الطفيف في ميزانية الوزارة والذي تعتبره الأغلبية كافيا لتنزيل ورش إصلاح العدالة. وفي هذا الصدد اعتبر ركبان أن الجانب المالي والبنيات التحتية والموارد البشرية ستتطلب مجهودا كبيرا في المستقبل بشكل تدريجي. وبالمقابل توقف التقرير عند تحديات المشروع في مواكبة الفاعلين والعاملين في القطاع وظروف اشتغالهم وكذا الشق المتعلق بتحديث بنية العدالة ومرافقها كتحديث المحاكم وشروط التقاضي وهنا أكدت سليمة فراجي، عن فريق الأصالة والمعاصرة، أن الميزانية ليست كافية لورش إصلاح العدالة.

وللتعمق في الموضوع استضاف البرنامج في فقرة "حوار" كل من عبد الصمد الإدريسي، نائب برلماني عن حزب العدالة والتنمية، وعائشة لخماس، نائبة برلمانية عن الفريق الاشتراكي.

عبد الصمد الإدريسي، عن حزب العدالة والتنمية، أكد في البداية أن ميزانية قطاع العدالة ي تهم التسيير والتحديث والبنيات التحتية. وحول الاعتمادات المخصصة لتمويل الإصلاح، خاصة على مستوى توفير الإمكانيات المادية، أكد أن الزيادة في رواتب القضاة سيتم تمويلها من التحملات المشتركة (من الميزانية العامة). وفي ما يتعلق بالتحديث فتمويله مرتبط بالتعاون الدولي. واعتبر أن الإشكال يطرح في ما يتعلق ببناء المحاكم وتجهيزها، مؤكدا وجود مجهودات في هذا المجال في المشروع الحالي، حيث يوجد جزء مخصص في الميزانية، والحساب الخاص بتجديد المحاكم وكذا إمكانية تفويت العقارات القديمة.

وتم التطرق لموضوع صندوق التكافل العائلي والميزانية المرصودة له، حيث انتقد الإدريسي الانتظارية في تفعيل الصندوق منذ دخول مدونة الأسرة حيز التنفيذ إلى غاية 2012 واعتبر وجود شروط يجب تدليلها للاستفادة من الصندوق. وتم التطرق إلى قلة المستفيدات بالنظر لتعقد المساطر وكثرة الوثائق المطلوبة.

ومن جهتها أكدت عائشة الخماس، عن الاتحاد الاشتراكي، أن الحوار حول إصلاح منظومة العدالة انطلق باحتجاجات المكونات الأساسية الفاعلة في قطاع العدالة وانتهى بنفس الاحتجاجات. واعتبرت أن الدستور أعطى الإطار العام وبعض التدقيقات في ما يتعلق بمستوى القضاء. واقترحت ضرورة مناقشة أشياء ملموسة على أرض الواقع. وبخصوص الميزانية المخصصة لوزارة العدل اعتبرتها كباقي الميزانيات السابقة ولا تتضمن مقتضيات تدخل في إطار إصلاح منظومة العدالة. وانتقدت غياب القانون الأساسي لكتاب الضبط معتبرة أن الموقف الحالي للقضاء لا يرتبط بالرفع من الأجور بقدر ما ينصب على مضامين الإصلاح وتوجهاته. وخلال مناقشة الميزانية داخل اللجانة تم التطرق للبطء في إصدار الأحكام وكثرة السجناء الموقوفين في إطار الاعتقال الاحتياطي. وتطرق المتدخلان إلى ضرورة ايجاد عقوبات بديلة وتغيير عقلية القضاة وفرض غرامات عوض الاعتقال.

- **حلقة يوم 2013/12/21 من برنامج "مجلة البرلمان"**

خصصت القناة الثانية حلقة يوم 2013/12/21 من برنامج **"مجلة البرلمان"** للحديث عن التنسيق البرلماني بين أحزاب المعارضة فيما بينها لمواجهة الحكومة. وفي فقرة "حوار" تمت استضافة كلا من خديجة الزومي، مستشارة عن الفريق الاستقلالي، وسليمان العمراني، عن فريق العدالة والتنمية. وتم الحديث عرضا عن مشروع قانون المالية.

الزومي رفضت بداية الربط التلقائي بين التنسيق بين أحزاب المعارضة وإسقاط المشروع بمجلس المستشارين. وتساءلت عن عدم فتح الحكومة لعدد من الأوراش كمحاربة الفساد وإصلاح أنظمة التقاعد، منتقدة كيفية فتح الأوراش الكبرى خارج الميزانية، والتزمت بطرح المعارضة لعدد من التعديلات، وقالت إن الحكومة لا تتجاوب بشكل إيجابي مع هذه التعديلات، وإذا استمر ذلك فسيتم اللجوء إلى رفض المشروع.

ومن جهته أكد العمراني أن الحكومة متفاعلة إيجابيا مع تعديلات المعارضة بخصوص مشروع المالية وكل مشاريع القوانين. وانتقد منطق التبخيس الذي تتعامل به المعارضة، وأعطى المثال بذلك على تضمن المشروع الحالي لتدابير وإجراءات مستوحاة من خلاصات المناظرة الوطنية حول الجبايات. وأكد أن الدستور أعطى مكانة للمعارضة لتمارس مهامها بكل فعالية وبشكل بناء وهذا مرحب به. والحكومة أشركت المعارضة والمجتمع المدني، لكن لم تتلقى تحية واتهمتها المعارضة بالشعبوية. كما نوه بالتجاوب الإيجابي للحكومة مع تعديلات المعارضة في مجلسي البرلمان.

وخلال مختصرات الحلقة تم تقديم خبر موجز عن إسقاط مجلس المستشارين للمشروع وإحالته على مجلس النواب مجددا للحسم فيه.

- **حلقة يوم 2013/12/28 من برنامج "مجلة البرلمان"**

قدمت القناة الثانية ضمن فقرة "كواليس" تقريرا ميدانيا من قلب البرلمان عن القراءة الثانية للمشروع والمصادقة النهائية عليه من طرف مجلس النواب، بعد التصويت عليه سلبا من طرف مجلس المستشارين. وفي هذا السياق، تم تقديم آراء الأغلبية والمعارضة، حيث أكد الطالبي العلمي على أن الأغلبية تساند الحكومة، والقانون المالي نظريا هو قانون للحكومة وليس للمعارضة.

ومن جهته أكد محمد الحمدان،ي عن الفريق الاشتراكي، أن هناك إشكال تشريعي في هذا المجال خاصة المادة 159 التي تتعلق بتدارس مشروع قانون رفضه المجلس الآخر.

وخلص مقدم التقرير إلى أن بعض الفرق النيابية رأت في التصويت خرقا لمواد الدستور. وفي فقرة "مختصرات" تم بث خبر مقتضب عن عدم التصويت على تعديل يتعلق بسحب رخص النقل من غير المستفيدين منه مقابل تعويض.

II. تغطية مشروع قانون المالية في القناة الأولى قناة ميدي 1 تي في

تناولت قناة ميدي 1 تي في موضوع مشروع قانون المالية عبر تخصيص حلقة بأكملها من برنامج "**ملف للنقاش**" وتمت الإشارة إليه في حلقتين ممتاليتين من برنامج "**90 دقيقة للإقناع**".

1. معالجة موضوع مشروع قانون المالية في برنامج "ملف للنقاش"

تمحور موضوع حلقة يوم 2013/10/27 من برنامج "ملف للنقاش" حول موضوع العمل الحكومي والبرلماني في الدخول السياسي، موازاة مع تقديم مشروع قانون المالية للعام 2014 أمام البرلمان. وتم التساؤل حول مدى ترجمة المشروع للوعود الانتخابية لأحزاب الأغلبية وموقع التدابير المرتبطة بالسكن والصحة والتعليم والتشغيل والعالم القروي في مشروع قانون المالية، ومدى إمكانية تنزيل الإصلاحات الكبرى من خلال مشروع قانون المالية.

واستضاف البرنامج كلا من امحمد كرين، عضو مجلس الرئاسة لحزب التقدم والاشتراكية وخبير اقتصادي، وسعيد اشباعتو، البرلماني ورئيس لجنة القطاعات الانتاجية بمجلس النواب وعضو المكتب السياسي لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، وحسن بوهريز، عضو الفريق النيابي لحزب التجمع الوطني للأحرار،وميلودة حازب البرلمانية عن حزب الأصالة والمعاصرة ونائبة رئيس لجنة المالية في مجلس النواب.

وقبل الشروع في مناقشة موضوع الحلقة تم تقديم تقرير، عبر الشاشة التفاعلية عن أهم الخطوط العريضة للمشروع والفرضيات والمرتكزات التي اعتمد عليها، كتعزيز النمو والتنمية المستدامة والتضامن الاجتماعي وتحديد سعر البترول في 105 دولارات وصرف الدولار ب8,5 درهم، وتخصيص 41,65 مليار درهم لصندوق المقاصة وتحديد المناصب المالية في 18000 منصب. كما جاء في التقديم أن الحكومة تراهن على تحسين جودة التعليم. وبخصوص

العجز السكني فالحكومة تراهن في مشروع قانون المالية على تقليصه للنصف. كما اتخذت مجموعة من الإجراءات لتعزيز التضامن وصندوق التكافل الإجتماعي. وفي المجال الضريبي، فالمشروع يقترح فرض الضريبة على الشركات الفلاحية الكبرى.

وفي بداية النقاش أكد اكرين أن المشروع جاء في فترة انتقالية ارتبطت بانتظارية تشكيل الحكومة، ومن جهة أخرى لاحترام تقديم المشروع في الآجال الدستورية، مما انعكس على بعض الاختيارات والتوجهات. وتوقف عند البلاغ الذي أصدره الحزب والقاضي بضرورة التقدم بتصريح حكومي معربا على أن الأمر بيد المجلس الدستوري وهو الذي سيحسم في الموضوع. وبخصوص بعض مضامين المشروع، أكد أن حزبه منزعج من بعض المقتضيات التي أتى بها المشروع، من قبيل فرض الضريبة على القيمة المضافة على علب السردين، المعروفة بكونها غذاء الفقراء. وانتقد عدم الرفع من الضرائب على الكماليات كالسيارات الفاخرة والطائرات الخاصة واليخوت وأن حزبه سيتقدم بتعديلات في هذا الصدد. وتوقف عند فرضيات النمو المعتمدة في المشروع داعيا لتظافر الجهود لإعطاء صورة إيجابية عن الاستقرار المؤسساتي في المغرب بالنظر إلى الظرفية الاقتصادية الصعبة. وتحدث عن التدابير والآليات المعتمدة في المشروع لتشجيع السكن المخصص للطبقات المتوسطة. واعتبر أن التشغيل مرتبط بتطوير الاقتصاد ولا يمكن حصره في قانون مالي وإنما في سياق قانون إطار يعد بشكل تشاركي وحوار يضم جميع الفاعلين.

واعتبر بوهريز أن حزب التجمع الوطني للأحرار كانت له مساهمات في مشروع القانون المالي وتأثر بمفاوضات تشكيل الحكومة، ومع ذلك تمت صياغة مذكرة تضمنت أوليويات يجب إدراجها. وثمن الاختيارات التي تم نهجها على مستوى صندوق المقاصة. واعتبر أن نسبة النمو المقترحة (4,2%) نسبة مريحة نظرا للتحولات الاقتصادية العالمية، والارتكاز على هذه النسبة يفسر بتطور العلاقات الخارجية للمغرب ونمو وانتعاش الاقتصاد الدولي، بالإضافة لتوقع موسم فلاحي جيد. وعن موضوع الشغل شدد على أن خلق فرص شغل تعتمد أساسا على تشجيع المقاولات والقطاع الخاص. واعتبر أن التحدي اليوم يكمن في التحكم في العجز وليس في الرفع فقط في نسبة النمو. وثمن فرض ضرائب على القطاع الفلاحي معتبرا إياه شيئا إيجابيا. وخلص إلى أنه لحل مشكل الأسعار يجب التفكير في الدعم المباشر للطبقات الفقيرة.

ومن جهته اعتبر اشباعتو أن المشروع هو قانون للتقشف يمس الطبقات الشعبية وانتقد اللجوء إلى مساهمتها في التضامن مقابل عدم فرض ضريبة على الثروة. وتوقف عند تهميش مجلسي النواب والمستشارين في تحضير مشروع قانون المالية، مسجلا أن الأمر يتعلق بتهميش فرق الأغلبية في ما بينها. وعن نسبة النمو المقترحة، اعتبر أنه لا يمكن تحقيقها نظرا لعدة عوامل سيما وأن عددا من القطاعات لا يصل تقدير معدل النمو فيها إلى 5%، وتوقع نزول النمو الفلاحيإلى ما تحت الصفر وبالتالي فالتقشف بمشروع قانون المالية يمس الطبقات الشعبية. كما آخذ الحكومة على عدم فرض ضريبة على الثروة واعتبر أن الضريبة على القيمة المضافة تمس بالأساس الفلاح الصغير والمتوسط ليخلص إلى أن تخفيض القدرة الشرائية للمواطن سيفوق 5%.

وشددت حازب على أن المشروع بلور في ظل أزمة سياسية وفي غياب قانون تنظيمي جديد لقانون المالية، وقد أعده إداريون في ظل انشغال السياسيين بالأزمة الحكومية. ومن حيث الجوهر، اعتبرت أن المشروع خال من البعد السياسي كما أن هناك رغبة في تغطية العجز بدون اجتهاد وإبداع، لذا فالحكومة توجهت لسياسة تقشفية وسياسة التضريب العشوائي كالرفع من الضريبة على القيمة المضافة (من 7% إلى 10% ومن 14% إلى 20%) وفرضها على مواد أخرى. كما توقفت عند اعتبار المعطيات التي جاء بها مشروع القانون دون مصداقية نظرا لكونها لم ترفق ببيان توظيحي لتوقعات السنة الماضية ولكونها تعتمد على سنة فلاحية جيدة الشيء الذي لا يمكن ضمانه. واعتبرت أن التعليم يستوجب إستراتيجية تلتزم بها جميع الحكومات. والتشغيل يرتبط بخلق دينامية إقتصادية. وانتقدت تقليص مناصب الشغل، تجميد الأجور والترقيات مقابل عدم اللجوء إلى استخلاص 60 مليار درهم من الضرائب غير المؤداة. وخلصت إلى أننا أمام برنامج للتقويم الهيكلي وأن تضريب الفلاحة ستمس بشكل أكبر البادية وأن رفع الأسعار هو ضرب للقدرة الشرائية.

2. معالجة موضوع مشروع قانون المالية في برنامج "90 دقيقة للإقناع"

• حلقة يوم 2013/10/31 من برنامج "90 دقيقة للإقناع"

خصصت قناة ميدي 1 تي في في إطار حلقة يوم 2013/10/31 من برنامج "**90 دقيقة للإقناع**" التي استضافت إدريس لشكر، الكاتب الأول للاتحاد الاشتراكي، تقريرا حول مشروع 2014. وتحدث التقرير بداية عن إعداد وتقديم مشروع قانون المالية في سياق الأزمة الدولية التي جعلت منه قانونا تقشفيا يتميز بتقليص في نفقات التسيير ومناصب الشغل وتراجع في مخصصات صندوق المقاصة وارتفاع تكاليف الدين العام مع الزيادة في الضرائب.

وفي هذا السياق اعتبر محمد الشرقي، بصفته محلل اقتصادي، أن الحكومة وضعت مشروع قانون مالية تقشفي طبعه تقليص ميزانية الاستثمار في الميزانية العامة للدولة وتقليص فرص الشغل في الوظيفة العمومية ثم تقليص الاستثمارات الموجهة للشركات الصغرى والمتوسطة. ومن جهة أخرى، اعتمدت الدولة على الضرائب من خلال الرفع من الضريبة على القيمة المضافة.

وأعطيت الكلمة لحسن العرافي، بصفته أستاذا للمالية العامة بجامعة محمد الخامس-أكدال الرباط، اعتبر فيها أن مشروع القانون المالي لا يختلف عن قوانين المالية السابقة عدا أنه أكثر تقشفا وهو ما يتمثل في تقليص بعض النفقات وتقليص مناصب الشغل، نظرا لتقلص موارد الدولة من 283 مليار درهم إلى 264 مليارردرهم تقريبا. وخلص مقدم التقرير إلى أن "هذا المشروع وبمجرد عرضه على البرلمان لم تنتظر المعارضة كثيرا لتنتقده ولربما سيحطم الرقم القياسي في عدد الانتقادات الموجهة إليه".

لشكر انتقد إعداد المشروع وأشار إلى أنه خضع لضغوطات اللوبيات المتمثلة في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بالإضافة للاتحاد العام لمقاولات المغرب. كما انتقد الرفع من قيمة الضريبة على القيمة المضافة وآثارها

السلبية على القدرة الشرائية للمواطن والذي لا يمكنه أن يتحمل الزيادة في أسعار المواد الأساسية ضاربا المثل بالملح والسردين.

- **حلقة يوم 2013/12/26 من برنامج "90 دقيقة للإقناع"**

وقدمت قناة ميدي 1 تي في فقرة من حلقة يوم 2013/12/26 من برنامج "90 دقيقة للإقناع" تحدث فيها مصطفى الباكوري، الأمين العام لحزب الأصالة والمعاصرة، عن مشروع قانون المالية، حيث اعتبر أن هذا المشروع فاقد لعمود فقري وخال من نظرة استراتيجية تحكم التوجهات الكبرى لتترجم في قانون المالية. وانتقد تلخيص البعد الاجتماعي في فرض الضرائب وأن هذا الأخير يتمثل في إبراز نموذج تنموي يضمن خلق الثروات من خلال توضيح الرؤى للمستثمرين. وخلص إلى أن مشروع القانون هذا لا يرقى لانتظارات الشعب المغربي.

III. تغطية مشروع قانون المالية في قناة تمازيغت

خصصت قناة تمازيغت حلقة يوم 25 نونبر 2013 من برنامج **"طريق المواطنة"** لموضوع قانون المالية. وتم فتح النقاش في بلاطو يظم تيارات سياسية مختلفة تمثل أصوات الأغلبية والمعارضة، وذلك بإعطاء الكلمة لبرلمانيي الأحزاب المكونة للأغلبية الحكومية وكذا برلمانيي أحزاب المعارضة بالإضافة للنقابات، مع تقديم روبورطاجات ميدانية.

وتم تقديم البرنامج في جزأين. وفي كل جزء تمت استضافة ضيفين اثنين مع تقديم روبورطاجات.

ففي الجزء الأول تمت استضافة كلا من سليمان العمراني، نائب برلماني عن حزب العدالة والتنمية و، وعدي بوعرفة، عضو المكتب التنفيدي للمنظمة الديمقراطية للشغل.

وقبل الشروع في النقاش تم تقديم تقرير من داخل البرلمان يعكس مواقف عدد من الفاعلين حول مشروع قانون المالية، حيث تم استعراض آراء بعض البرلمانيين حول أهمية ومحتويات مشروع القانون المالي الجديد. وأكد لحسن أمروش، عن الفريق الاستقلالي، على عدم إتيان مشروع قانون المالية الجديد بأي إضافة. ومن جهته اعتبر لحسن بونواري، عن فريق الاتحاد الاشتراكي، أن أخطاء الحكومة الحالية تتمثل في الزيادة في عدد المناصب الوزارية مع تخفيض الميزانية. وأكد محمد الهلالي،عن المجموعة النيابية لتحالف الوسط، أنه رغم محاولة الحكومة المحافظة على نفس اعتمادات السنة الماضية في مشروع قانون المالية إلا أن هذا الأخير لم يكن خلاقا لإيجاد حلول أخرى.

ومن جهة الأغلبية، ركز ا فؤاد حجير، برلماني عن حزب التقدم والاشتراكية، على اتباع الحكومة لنهج ذي رؤية اجتماعية، حيث تم رصد أكثر من 53 بالمائة للميزانيات الاجتماعية. وبدوره تمنى علي كبيري، عن الفريق الحركي، من الحكومة تأجيل المشاريع الممكن تأجيلها وتسريع المشاريع المستعجلة للمواطنين كما هو الشأن بالنسبة للصحة والتعليم.

سليمان العمراني، نائب برلماني عن حزب العدالة والتنمية، دافع عن اتباع الحكومة في مشروع 2014 لنهج ذي رؤية اجتماعية يشمل العديد من المشاريع الاجتماعية. واعتبر أنه رغم الأزمة، فإن الحكومة خصصت 186 مليار درهم للاستثمارات، إضافة للزيادة التي عرفتها الميزانية المخصصة لأجور الموظفين والزيادة في المنحة المخصصة للطلبة.

ومن جهته، انتقد عدي بوعرفة، عضو المكتب التنفيدي للمنظمة الديمقراطية للشغل، وقوع الحكومة السابقة في أخطاء كبيرة خلال قانون المالية لسنة 2013 من خلال تجميد 15 مليار درهم من ميزانية الاستثمار دون العودة للبرلمان كسلطة تشريعية، معتبرا أن مشروع 2014 يشكل عبئا كبيرا على المواطن البسيط، ذي الدخل المحدود، نظرا لتضمنه ضرائب بشكل مبالغ فيه. ونفى وجود مشاريع اجتماعية كما تزعم الحكومة في قانون المالية، بدليل القرى المهمشة التي لا تستفيد من الراميد ولا من أبسط المرافق الأساسية كالطريق والماء الصالح للشرب وخدمات التعليم والصحة. وارتأى ضرورة فرض الضريبة على أرباب القطاعات الكبرى كالصيد البحري إضافة لفرض الضريبة على كبار الفلاحين.

وقدم البرنامج ربورطاجا من منطقة أغبالو أقورار، بإقليم صفرو، حول اتجاه مشروع 2014 لفرض الضريبة على الفلاحين الذي يبلغ مستوى معاملاتهم الفلاحية 35 مليون درهم. وبين هذا الروبورطاج آراء عينة من الفلاحين والمواطنين بالمنطقة (عددهم ستة) حول فرض الضريبة على الفلاحين التي جاءت ضمن مقتضيات القانون المالي الجديد. وانصبت كل المداخلات على تشجيع فرض الضريبة على الفلاحين الكبار فقط على اعتبار استفادتهم من دعم الدولة. غير أن هذه المبادرة لم ترق إلى فتح الأثير لسماع صوت ما تم نعتهم بالفلاحين الكبار وتبيان موقفهم.

وقدم العمراني مضامين المشروع بخصوص الضرائب الفلاحية معتبرا أنها تهم حوالي 2000 شركة فلاحية. وتم التطرق للتعديلات التي شملها الجانب الضريبي وتعددها. واعتبر بوعرفة أن هذا المشروع عنوانه هو الرفع من الضرائب وتعددها. مشددا على أن هذه الضرائب يجب أن تشمل كذلك كبار مستغلي رخص الصيد البحري.

وفي الجزء الثاني من البرنامج تمت استضافة كلا من عبد الله وكاك، نائب برلماني عن حزب التجمع الوطني للأحرار، وأحمدو أولباز، نائب برلماني عن الاتحاد الدستوري.

وانطلق هذا الجزء من النقاشات الدائرة حول مشروع قانون المالية ومدى استيعابها أو انعكاسها على المواطن. وتم التطرق إلى تعميم وزارة المالية لوثيقة ميزانية المواطن وتباين مواقف الأغلبية والمعارضة.

وتم بث روبورطاج من منطقة ايموزار الكندر-إقليم إفران لإظهار مدى اهتمام المواطنين بمناقشة هذا المشروع. وبداية قدم تصريح لهبوب النخلة، صاحب مقهى بإموزار الكندر، عبر فيه عن جهله بمضامين الميزانية وأكد عدم رغبة المواطنين من مرتادي المقهى تتبع النقاشات البرلمانية بين الحكومة والأغلبية وإقبالهم على مشاهدة الكرة أو

برنامج يهتم بالمنطقة. وأكد أن الأهم بالنسبة إليه هو مناقشة أشياء تهم ميزانية المنطقة وتأهيل البنيات التحتية، مؤكدا على تضرر السياحة بالمنطقة وتضرر زوار المنطقة، ضاربا المثال بالزائر الذي يدخل المقهى لاشتراء قارورة ماء وعند خروجه يتفاجئ بذعيرة عن توقف سيارته قد تبلغ 400 أو 700 درهم. مواطن آخر قارب ميزانية الدولة في حدود 350 مليار درهم معلنا عدم ضبطه للأرقام الصحيحة، وأن المهم هو أنها لا تكفي لإنجاز الإصلاحات التي تعلنها الحكومة. أما علي رزاق، فاعل جمعوي بالمنطقة، فعبر عن متابعة المناقشات حول الميزانية، إلا أنه يجد أن كل ما يتابعه لا يجد له تطبيقا على أرض الواقع كفك العزلة عن المناطق القروية وتوفير المرافق الأساسية.

ومن جهته عبر الحسين أوعزو، بصفته فاعلا جمعويا، عن عدم تتبعه لنقاشات البرلمان حول الميزانية على التلفاز، وأنه يقتصر على ما يطلع عليه عبر الإنترنيت، مؤكدا غياب أي انعكاس للميزانية على الفلاح الصغير، ضاربا المثل بتضرر غلة صغار الفلاحين من التفاح نظرا لعدم توفرهم على شباك واقية كالفلاحين الكبار منتقدا غياب أي دعم حكومي.

ويعكس هذا الروبورطاج مفهوم المواطن البسيط للميزانية وارتباطها بتوفير المرافق الأساسية وتوفير أشكال الدعم مقابل فرض الضرائب أو الغرامات.

ومن خلال النقاش عبر عبد الله وكاك، عن حزب التجمع الوطني للأحرار، على ضرورة إحداث قناة برلمانية لأخذ صورة واضحة عن العمل البرلماني. كما توقف عند ضرورة رصد المؤسسة التشريعية للعديد من الاعتمادات وتوفير مكاتب للبرلمانيين لمواكبة مختلف المستجدات الكفيلة بجعل العمل البرلماني ذي فاعلية. ومن جهته اعتبر أحمدو أولباز، عن فريق الاتحاد الدستوري، أن مناقشة الميزانية تحتاج إلى خبرة وإلمام بالمجال المالي والمحاسباتي، أي معرفة القاموس اللغوي المالي والمحاسباتي للمشاركة في مناقشة الميزانية. وتوقف عند ضرورة توفر البرلماني على خبرة مالية تكفل له مواجهة خبراء المالية بمديريات وزارة المالية (مديرية الميزانية، مديرية الضرائب، مديرية الجمارك) وبالتالي فك الغموض المحيط بميزانية الدولة. مشروع قانون المالية ضعيف جدا ولا يمكنه تحقيق ما يترجاه المواطن على جميع المستويات وخصوصا مع ضعف ميزانية الاستثمار.

كما تطرق عبد الله وكاك، وارتباطا بالموضوع، للرهان الذي حققته الحكومة بإخراج مشروع القانون إلى حيز الوجود في الآجال الدستورية مع وجود بصمة حزب التجمع الوطني للأحرار رغم الوقت الوجيز الذي ربط التحاق الحزب بالحكومة وإصدار المشروع.

كما تمت مناقشة إشكالية التنصيب البرلماني للحكومة الذي طرحته أحزاب المعارضة، من أجل رفض مشروع قانون المالية، على أساس ضرورة وجود حكومة دستورية أولا قبل إخراج مشروع قانون المالية للوجود، حيث أكد أحمدو أولباز على وجود برنامج حكومي قبل الإعلان عن مشروع قانون المالية.

وقدم البرنامج ربورطاجا حول آراء عينة من الشباب (عددهم خمسة) حول تتبعهم لمناقشة مشروع قانون المالية في البرلمان، والذين اختلفت أرائهم بين متتبع لهذه النقاشات وغير متتبع على اعتبار أنها لا تستجيب لتطلعاتهم، مع تعبيرهم عن تذمرهم من عدم وجود برامج حقيقية تخصهم على أرض الواقع، وأملهم في وجود تغيير في الحكومة الحالية.

كما أكد وكاك، تعقيبا على الربورطاج، على عدم تحمل الحكومة لوحدها لمشاكل التنمية، بحيث هناك الجماعات المحلية، والمجالس الإقليمية، والمجالس الجهوية، والتي تنفرد كل منها بميزانية خاصة. وركز أولبازفي كلمته الأخيرة على كون مشروع القانون المالي ضعيف جدا، ولا يستجيب لتطلعات المواطنين، خصوصا مع انخفاض المداخيل وضعف التسيير وقلة فرص الشغل.

ملحق رقم 8 : التغطية الموضوعاتية في النشرات الإخبارية

1. التيمات الأساسية المتناولة في القناة الثانية:

قدمت القناة الثانية في نشرتها الاقتصادية باللغة الفرنسية ليوم 2013/11/19 ابتداءا من الساعة 22:27:13، تقريرا عن إحداث مشروع 2014 لرسم جوي عن السياحة. وقد تمت إعادة بث هذا التقرير في نشرات لاحقة. واعتبر مقدم النشرة أن الهدف من إحداث هذا الرسم هو ضخ سيولة في صندوق التضامن أولا ودعم القطاع السياحي ثانيا. وحدد قدر الزيادة في تذكرة الطائرة في مائة درهم بالنسبة إلى الدرجة الاقتصادية وأربعمائة درهم إضافية بالنسبة إلى الدرجة الأولى.

واعتبر مقدم التقرير أن تحقيق أهداف رؤية 2020 التي تروم إنعاش القطاع السياحي يتطلب ميزانية إجمالية تعادل ثلاث عشرة مليار درهم، أمر حتم على وزارة السياحة إحداث رسم جوي كآلية جديدة ستساعد في الترويج السياحي. وأعطيت الكلمة في هذا الصدد للحسن حداد، وزير السياحة، والذي أكد على أن جزءا كبيرا من هذا الرسم، فيما يخص المكتب الوطني المغربي للسياحة، سيخصص لدعم الطيران، خصوصا أنه في المغرب يجب ا الوصول تقريبا إلى ألف وستمائة رحلة في الأسبوع في أفق 2020 خارج الرباط والدار البيضاء، إذا أردنا أن نصل إلى عشرين مليون سائح.

وأعطيت الكلمة لل زهير محمد العوفير، نائب المدير التجاري للخطوط الملكية المغربية الذي اعتبر أن هذا الرسم سيؤدى من طرف كل الفاعلين في النقل الجوي وكل شركات الطيران التي تشتغل في المغرب أو تبرمج رحلاتها منه وإليه. وفي نهاية التقرير اعتبر الصحفي أن مداخيل هذا الرسم الجوي الجديد ستوزع بالتساوي بين المكتب الوطني المغربي للسياحة وصندوق دعم التماسك الاجتماعي.

ولم تشر القناة إلى أن هذا الرسم يدخل في إطار التعديلات التي جاءت بها الأغلبية على مشروع قانون المالية. وهو التعديل الذي يحمل رقم 18 من بين التعديلات الأخرى التي أدخلت على المشروع أثناء مناقشته داخل لجنة المالية. ويهدف هذا التعديل المتعلق بالمادة الرابعة إحداث "الرسم الجوي للتضامن وإنعاش السياحة". ويحدث هذا الرسم، ابتداء من فاتح أبريل 2014، على تذاكر السفر بالطائرة، كيفما كان شكلها، المسلمة في إطار الرحلات الدولية من طرف شركات النقل الجوي العاملة بالمغرب.

واكتفت القناة بإعلان الوزارة عن اعتماد هذا الرسم دون الربط بين ذلك وبين النقاش الذي دار داخل قبة البرلمان.

غطت القناة الثانية في نشرتها بالأمازيغية ليوم 2013/12/28 ابتداءا من الساعة 14:36:40 وقفة احتجاجية أمام البرلمان نظمتها التنسيقية المستقلة للتجار للتنديد بقانون جديد ضمن مشروع 2014 ينص على تسجيل مشترياتهم ومبيعاتهم بشكل يومي في كناش مخصص لذلك. وأكد صحفي القناة على أن قانون الاستخلاص الجبائي الذي

جاء به قانون المالية وخاصة الفصل 145 مكرر لم يرق لهؤلاء التجار الذين قدموا من مختلف جهات المملكة للاحتجاج أمام البرلمان، رافعين شعارات ترفض المادة لمجموعة من الاعتبارات.

وأعطيت الكلمة في هذا الصدد لإدريس آيت موح، رئيس جمعية تجار القنيطرة، الذي اعتبر على أن المادة 145 مكرر تنص على كون التاجر من الضروري أن يتوفر على دفتر لكل مبيعاته ومشترياته بتدقيق كبير وإلا سيعرض نفسه لأداء الغرامات، وهو الأمر الصعب التحقيق سواء من طرف التاجر الصغير أو الكبير. وعلق الصحفي على أن وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي، من جانبها، ترد بكون الكيفية الجديدة للاستخلاص الجبائي تدخل في إطار إصلاح المنظومة الضريبية.

وأعطيت الكلمة لعبد المولى العلمي، رئيس قسم بمديرية التجارة والتوزيع بوزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي، شدد فيها على أن إصلاح المنظومة الضريبية هو أساسي بحيث سيمكن التجار من تبني ثقافة مسك المحاسبة التي تعد أحد ركائز الإصلاح، وتسعى للرقي بتسيير وتدبير المقاولات التجارية. وفي الأخير خلص الصحفي إلى أن هذه المادة من المشروع تهدف، حسب نفس الوزارة إلى التدبير الجيد للمقاولات التجارية وعصرنتها، غير أن التنسيقية الوطنية للتجار ترفضه وتدعو القائمين على القطاع للجلوس إلى طاولة الحوار.

وتجدر الإشارة إلى أن القناة الثانية غطت في نشرتها المسائية بالعربية ليوم 2013/12/29 ابتداءا من الساعة 21:12:44 نفس الوقفة، غير أنها أعطت الكلمة، عن ممثلي التجار، لمحمد الزيان، بصفته منسق وطني للتنسيقية الوطنية للتجار. وأكد هذا الأخير على أن هذا البند يخول للتاجر تدوين مبيعاته وتسجيلها يوميا في دفتر مخصص لهذا الغرض من طرف مديرية الضرائب تسجل فيه يوميا المبيعات والمشتريات مع الاحتفاظ بالفاتورات. ويرى بأن هذا القانون غير ممكن التطبيق بالنسبة إلى التاجر في غياب أي تكوين، وكان الأجدر بهذا القانون أن يلبي مطالب التجار التي ما فتؤوا ينادون بها.

وقدمت القناة الثانية في نشرتها الاقتصادية ايكو نيوز بالفرنسية ليوم 2013/11/19 ابتداء من الساعة 22:27:13 تقريرا عن احداث رسم جوي على الرحلات الجوية المنصوص عليها في المشروع وأعطيت الكلمة في هذا الصدد للحسن حداد، وزير السياحة وزهير العفير، المدير العام للمكتب الوطني للمطارات تحدثا فيها عن ايجابيات هذا الرسم.

2. التيمات الأساسية المتناولة في قناة ميدي 1 تي في:

قدمت قناة ميدي 1 تي في في نشرة الأخبار ليوم 2013/10/24 ابتداء من الساعة 20:47:14، تقريرا عن تضمن مشروع 2014 لتوقعات بتحسين مؤشرات جودة التعليم برسم السنة الدراسية 2016-2017. واعتبر مقدم النشرة أن مشروع قانون المالية الجديد يتوخى العمل على تحسين مؤشرات جودة التعليم بحلول سنة 2016-2017 ومتابعة المجهودات المبذولة في مجال التعليم الأولي والابتدائي والإعدادي وكذا توسيع قاعدة التعليم الثانوي التأهيلي. حيث

أبرزت المذكرات التقديمية للمشروع أن المجهودات ستتواصل لمتابعة المشاريع الخاصة بقطاع التعليم. واعتبر مقدم التقرير أنه بحلول الموسم الدراسي 2016-2017 سيتم العمل على تحسين مؤشرات جودة التعليم ومتابعة المجهودات المبذولة في مجال التعليم.

وبحسب ما جاء في مشروع 2014، فالحكومة تتوقع تحقيق نسبة 75 بالمائة من التمدرس بالتعليم الأولي برسم السنة الدراسية 2016-2017 مقابل 59.5 في المائة خلال 2011-2012، ومن المنتظر أن تنتقل نسبة التمدرس بالتعليم الابتدائي إلى مائة بالمائة والإعدادي إلى نسبة تسعون بالمائة والتأهيلي إلى نسبة 65 بالمائة. كما سيتم العمل على تحسين مؤشرات جودة التعليم بحلول الموسم الدراسي 2016-2017، من خلال تخفيض نسبة الانقطاع عن الدراسة لتصل إلى 2.1 بالمائة بالتعليم الابتدائي و5.6 بالمائة بالتعليم الإعدادي و7.4 في المائة بالتعليم التأهيلي. أما نسبة استكمال الدراسة بالتعليم الابتدائي والإعدادي والتأهيلي فستنتقل على التوالي إلى 90 بالمائة و80 بالمائة و60 بالمائة ما بين 2016 و2017. وسيتم إدراج آليات الحكامة في إطار المجهود المتواصلة من أجل التحكم في التدبير وتحسين الأداء، خصوصا من خلال التنظيم المؤسساتي والتعاقد، ومتابعة تنفيذ المخطط المديري لنظام 2012-2016.

أما على مستوى المؤسسات التعليمية، فسيتم اتخاذ التدابير اللازمة من أجل ملاءمة نظام التربية والتكوين مع الاحتياجات والظروف المحلية إلى جانب تسريع مساطر تدبير المؤسسات التعليمية، وتحديد المسؤوليات. وبالنسبة إلى ورش الموارد البشرية فسيتم اتخاذ إجراءات عملية عن طريق وضع وتنفيذ إستراتيجية شاملة مندمجة والانتهاء من إرساء نظام معلوماتي لتدبير الموارد البشرية.

ويعد هذا التقرير من التقارير الأولية التي تلت تقديم المشروع. وقد ركز في جانب كبير منه على مضامين المشروع المرتبطة بالتعليم من أجل تقديمها وشرحها وتبسيطها. وهو تمرين يعد جد إيجابي بالنظر إلى الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة. كما أن القناة عمدت في تقديم الموضوع إلى تقديم المعطيات عبر الشاشة التفاعلية وبألوان مختلفة تجذب نظر المشاهد مع إرفاق هذا الملف بصور من واقع التعليم، حيث تم استعمال مقاطع فيديو لمؤسسات تعليمية.

وعلى غرار هذا التقرير قدمت القناة أيضا يوم 2013/10/25 في نشرتها المسائية ابتداء من الساعة 20:48:21، تقريرا مفصلا حول التدابير المتعلقة بالسكن في مشروع قانون المالية، حيث تم التركيز على قطاع الإسكان وسبل تقليص العجز بهذا القطاع في أفق سنة 2016. وتم توضيح ذلك باستعمال الشاشة التفاعلية وصور حول إشكالية السكن.

وقدمت قناة ميدي 1 تي في في النشرة الاقتصادية للتاسعة مساء باللغة الفرنسية، ليوم 2013/10/28 على الساعة 21:17:53، تقريرا عن ردود أفعال الاتحاد العام لمقاولات المغرب أياما بعد تقديم مشروع القانون المالي لسنة 2014، حيث أكدت الصحافية ، أن الباطرونا أعربت عن خيبة أملها لكون المشروع لا يتضمن إجراءات تشجع تنافسية

المقاولات. عدة جوانب من المشروع كانت موضوع انتقاد من طرف الاتحاد، بما في ذلك إصلاح الضريبة على القيمة المضافة. هذا الموضوع يشغل الباطرونا بسبب غياب حل محدد لهذا الملف. وأضافت الصحافية أن الباطرونا حذرت من تكاثر الرسوم شبه الضريبية، فهذا يثقل كلفة المساهمات ويشجع الواردات ويضر النسيج الإنتاجي الوطن، مضيفة أن الاتحاد العام لمقاولات المغرب قد حدد موقفه بالمطالبة بوضع قانون مؤطر يحدد توجه الدولة في مجال الضرائب. هذا الإجراء، حسب الباطرونا، سيوضح رؤية المقاولات.

واسترسلت الصحافية أن هذه المقترحات قدمتها رئيسة الباطرونا، خلال لقاء جمع بينها وبين وزير الاقتصاد والمالية، محمد بوسعيد، حول ميزانية 2014. وإثر هذا اللقاء أكد الوزير أنه سيترك الباب مفتوحا أمام التعديلات والتزم بتدارس جميع مقترحات الباطرونا، حسب تصريح للوزير في استجواب لجريدة L'économiste، موضحا أنه سيدرج المقترحات التي يراها في محلها وناضجة بما فيه الكفاية ولن تؤثر على البنية العامة للميزانية. التقرير تضمن صورا لمقر الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

وفي يوم 04 نونبر 2013، قدمت قناة ميدي 1 تي في في النشرة الاقتصادية للتاسعة مساءا باللغة الفرنسية على الساعة 21:19:06، تقريرا عن مشروع 2014 تضمن خلق 18 ألف منصب شغل بالوظيفة العمومية. فقد قالت الصحافية أن الحكومة تعتزم خلق 18 ألف منصب شغل بالوظيفة العمومية وأن وزير الاقتصاد والمالية قدم أمام البرلمانيين أهداف مشروع القانون المالي، حيث أكد على أن المشروع يهدف إلى التوفيق بين الانتعاش الاقتصادي والتوازن المالي. وذكرت الصحافية بأن المشروع جاء بنسبة عجز محددة في 4.9% من الناتج الوطني الخام، وهي نسبة مبنية على أساس نسبة نمو محددة في 4.2%.

وقدمت قناة ميدي 1 تي في في نشرتها المسائية ليوم 2013/11/20 ابتداء من الساعة 21:05:48 تقريرا حول اعتماد رسم جوي. وأعطيت الكلمة بداية للحسن حداد وزير السياحة شدد فيها على "إحداث رسم جوي للتضامن ولإنعاش السياحة سيدر أربعة ملايير وسبعمائة مليون درهم في أفق 2020 ويهدف إحداث هذا الرسم، الذي لن يطبق على التذاكر التي سبق اقتنائها من طرف السياح، إلى تعزيز الموارد المخصصة لإنعاش السياحة وتعزيز جاذبية المغرب كوجهة سياحية حتى يتسنى استقطاب سياح من أسواق جديدة". وشددت الصحافية على أن "هذه الضريبة الجديدة على تذاكر الطيران المنطلقة من المغرب سيتم اعتمادها، في إطار مشروع قانون المالية لعام 2014، على كل تذكرة سفر سواء بالنسبة إلى المغاربة أو الأجانب ونصفها سيخصص للمكتب الوطني للسياحة والنصف الثاني لصندوق التكفل الاجتماعي".

وقدم تصريح ثان لوزير السياحة لحسن حداد، اعتبر فيه أن هذا الرسم يخص "جميع السفريات الخارجة من المغرب، سواء بالنسبة إلى المغاربة أو الأجانب، بقيمة 100 درهم بالنسبة إلى الدرجة الاقتصادية و400 درهم بالنسبة إلى درجة الأعمال، وستوزع مداخيل هذا الرسم مناصفة ما بين صندوق الدعم الاجتماعي والمكتب الوطني للسياحة.

وأن الحجوزات التي تمت إلى حد الآن، من طرف مروجي الرحلات أو وكالات الأسفار بالنسبة إلى سنة 2014، سوف لن ينطبق عليها هذا الرسم بأثر رجعي".

وأشارت مقدمة الروبورطاج إلى أن اعتماد هذه الضريبة، حسب الوزارة الوصية، سيمكن المكتب الوطني للسياحة من التخطيط على مدار أكثر من سنة لتنفيذ مختلف برامجه ذات الصلة بالترويج والنهوض بقطاع السياحة، فضلا عن فتح منذوبيات جديدة في أسواق دولية متنوعة". وصرح الوزير من جديد أنه "يجب تحقيق 1600 رحلة في الأسبوع، في أفق 2020 خارج الرباط والدار البيضاء إذا أردنا أن نصل إلى 20 مليون سائح، إذن هذا الدعم يهدف إلى الترويج للسياحة المغربية على المستوى الدولي ودعم الطيران ودعم الولوج للأنترنيت، وكذلك دعم الوصول إلى أسواق جديدة أسواق واعدة، خصوصا في أوروبا الشرقية والشرق الأوسط وأميريكا اللاتينية وغرب إفريقيا.

وختم التقرير بإشارة مقدمه إلى أن قطاع السياحة يعتبر ثالث قطاع على مستوى جلب الاستثمارات، إلى جانب مساهمته بـ10 في المائة من الناتج الداخلي وتوفيره لحوالي 500 ألف منصب شغل، مذكرا بأن رؤية 2020 تطمح لتعزيز مكانة القطاع ومضاعفة عدد السياح الوافدين على المملكة.

ويستحضر هذا التقرير مقارنة مع نظيره المقدم من طرف القناة الأولى إشكالية وضع الخبر في سياقه. فالصيغة المعتمدة توحي بأن الأمر يتعلق بقرار انفرداي للوزارة الوصية، والحال أن الأمر يدخل في سيرورة مناقشة مشروع قانون المالية وهو من بين التعديلات التي أدخلتها فرق الأغلبية ووافقت عليها الحكومة. كما يجدر التساؤل، في إطار مبدأ التوازن في الخبر واحترام تعددية الرأي والتعبير، عن عدم إعطاء الكلمة للفرق البرلمانية وكذا إلى ممثلي المهنيين الذين عبروا عن رفضهم لهذا المقتضى وعن آثاره السلبية المحتملة على القطاع وفرضية سحب عدد من الشركات الأجنبية للخطوط المتجهة من وإلى المغرب بسبب هذا الرسم.

من جهتها، قدمت قناة ميدي 1 تي في في النشرة الاقتصادية، للتاسعة مساء باللغة الفرنسية ليوم 16 دجنبر 2013 على الساعة 21:19:30، تقريرا عن تضمن مشروع قانون المالية إعفاء ممتلكات المغاربة المقيمين بالخارج من الضريبة، حيث قالت الصحافية إن الحكومة أدخلت تعديلا على ميزانية 2014 "وإذا ما تمت المصادقة على هذا التعديل فممتلكات المغاربة المقيمين بالخارج سيتم استرجاعها، وقيمة هذه الممتلكات تضل مجهولة. هذا الإعفاء يشمل الأشخاص الذاتيين كما المعنويين المقيمين بالمغرب، ويتضمن الأصول المالية والعقارات والقيم المنقولة والممتلكات النقدية في الأبناك الخارجية". ونقلت الصحافية على لسانها تصريح جواد الشامي، المدير العام لمكتب الصرف، لجريدة L'économiste، قال فيه إن استرجاع الممتلكات النقدية سيؤدي إلى تطوير احتياطي الصرف.

ويطرح هذا التقرير من جديد إشكالية الرأي والرأي الآخر وموقف الفاعلين الآخرين من هذا التعديل وكيفية التجاوب معه بالإيجاب أو الرفض، كما أن الصيغة التي قدم بها تفتقر إلى عدد من التفاصيل من شأنها أن تزيد من دقة هذا الخبر أو تعطيه مصداقية أكبر.

وتطرقت القناة لهذا الموضوع من جديد، في نشرتها الاقتصادية باللغة الفرنسية ليوم 25 دجنبر 2013 على الساعة 21:19:45. وتم بث تقرير عن تصويت مجلس النواب إيجابا على مشروع إعفاء ممتلكات المغاربة المقيمين بالخارج من الضريبة ضمن مشروع القانون المالي لسنة 2014، فبعد رفضه بمجلس المستشارين، تم التصويت عليه بلجنة بالغرفة الأولى بمعدل 25 صوتا مع المشروع و11 صوتا ضده كما جاء في تقديم الصحافية، وأضافت أن الحكومة ستعمل على إدخال هذا التعديل على ميزانية 2014 على اعتبار أن هذا الإجراء سيعمل على استرجاع ممتلكات المغاربة المقيمين بالخارج، علما أن "قيمة هذه الممتلكات تظل مجهولة، وهذا الإعفاء يشمل الأشخاص الذاتيين كما المعنويين المقيمين بالمغرب، ويتضمن الأصول المالية، والعقارات، والقيم المنقولة، والممتلكات النقدية في الأبناك الخارجية". هذا التقرير تضمن صورا لمجلس النواب.

ولختم هذا الجزء تجدر الإشارة إلى أن قناة ميدي 1 تي في قدمت في النشرة الإخبارية المسائية باللغة العربية ليوم 2013/11/31 على الساعة 20:47:33، تقريرا عنوانه هو ارتفاع أسعار بعض المواد ابتداء من فاتح يناير بسبب ارتفاع الضريبة على القيمة المضافة. وحددت مقدمة النشرة، أنه بحلول العام الجديد ستشهد بعض المواد ارتفاعا في الأسعار نتيجة ارتفاع الضريبة على القيمة المضافة التي انتقلت من 7 إلى 20%، كما ستؤدي الزيادة في الضريبة الداخلية على بعض المواد الأخرى إلى ارتفاع مباشر في سعرها.

وقدمت مقدمة التقرير تحليلا للموضوع مستهلة ذلك بالوقوف عند تضمن مشروع قانون مالية 2014 عدة تدابير يقول البعض أنها قد تكون مكلفة للأسر المغربية، والتي ستكون ابتداءا من فاتح يناير مجبرة على الأداء أكثر وذلك بعد تطبيق الزيادة التي طالت الضريبة على القيمة المضافة المفروضة على بعض المواد الأساسية كبعض المواد الغذائية والتبغ والسيارات النفعية، حيث سينتقل معدل الضريبة على القيمة المضافة من 14 إلى 20%، بينما سيرتفع هذا المعدل بالنسبة إلى مواد أخرى كعلف المواشي من 7 إلى 10%.

وأضافت الصحافية أن الزيادة في الأسعار ستطال أيضا بشكل مباشر تذاكر الطائرات والمشروبات الكحولية بعد الزيادة التي ستعرفها الضريبة الداخلية على الاستهلاك، فيما سترتفع الضريبة على السيارات الفارهة بنسب مختلفة ويتعلق الأمر بالسيارات التي يفوق سعرها 40 مليون سنتيم حيث سيؤدي مقتني هذا النوع من السيارات نسبة 5% من قيمتها و10% من قيمة السيارات التي يتراوح ثمنها بين 60 و80 مليون سنتيم. واسترسلت الصحافية قائلة أن السيارات التي يفوق ثمنها المليون درهم فسيكون أصحابها مجبرين على دفع 15% من قيمتها كضريبة عليها.

وفي مجال الضريبة على السكن، قالت الصحافية أن ارتفاعا سيهم الضريبة على السكن الموجه للطبقة المتوسطة، حيث سترتفع قيمة هذه الضريبة بالنسبة للسكن الذي تصل قيمته 6 آلاف درهم للمتر المربع ليترفع معها هذا الثمن إلى 7200 درهم. وتضمن التقرير صورا للمواد الغذائية والسيارات والسكن.

3. التيمات الأساسية المتناولة في القناة الأولى:

قدمت القناة الأولى في نشرتها المسائية ليوم 2013/11/15 ابتداء من الساعة 21:13:20 تقريرا حول موضوع النقل الطرقي وأكد مقدم النشرة على أنه "في إطار الاستعداد لدخول قطاع النقل الطرقي مجال التحرير، حمل مشروع قانون مالية 2014 عدة إجراءات تصاحب القطاع، لا سيما الهيكلة التي دخلها منذ مدة بغية تطوير أدائه المهني". واعتبر مقدم الروبورطاج أن من أهم "الإجراءات التي جاء بها مشروع قانون مالية 2014 هو تخصيص مليار وسبعمائة وأربعين مليون درهم لهيكلة قطاع النقل الطرقي، والذي يعتبر محطة أساسية لتحرير القطاع بأكمله".

وأعطيت الكلمة لجليلي الغزواتي، بصفته مسؤولا عن شركة لنقل المسافرين، شدد فيها على أن الدولة خصصت ميزانية لتعويض مالكي مأذونيات النقل والذين لا يستغلونها. ويدخل هذا الإجراء في إطار إصلاح عام لقطاع النقل يسند تدبيره للمهنيين الممارسين.

واعتبر مقدم الروبورطاج أن هذا التعويض المقترح يهم حوالي 2700 مأذونية في ملك أشخاص عاديين لا يستغلونها بصفة مباشرة، وسيخصص تعويض بقيمة 6000 درهم بالنسبة إلى المسافات أقل من 50 كيلومتر و1000 درهم بالنسبة إلى المسافة الأكثر من 400 كيلومتر. ومن المنتظر أن تكلف العملية حوالي 930 مليون درهم ما بين 2014 و2016 لكن هدفها الأساسي هو القضاء على الريع وتقنين القطاع. وأضاف مقدم الروبورطاج أن مشروع القانون جاء أيضا بإجراءات إضافية.

ولتسليط الضوء عن هذه الإجراءات تم إعطاء الكلمة لعبد الإله حافظي، رئيس الجامعة الوطنية للنقل، تحدث فيها عن منحة لتكسير الحافلات القديمة. واعتبر المتدخل أن هناك لأول مرة، بالنسبة إلى النقل الطرقي للمسافرين منحة لتكسير ثلاث حافلات في سنة واحدة، مع تعويض تبلغ قيمته 300 ألف درهم بالنسبة إلى الحافلة الأولى و400 ألف درهم بالنسبة إلى الحافلة الثانية و500 ألف درهم إلى الحافلة للحافلة الثالثة. وأضاف أنه يمكن تكسير الحافلات مع تجديدها، وهنا يبلغ مبلغ التعويض 400 ألف درهم لكل حافلة تقريبا، وهو الاجراء الذي ثمنه كثيرا بصفته مسؤولا ونائبا عن الفاعلين في مهنة النقل الطرقي للمسافرين.

ومن جهة أخرى، شدد مقدم الروبورطاج على أن كل هذه الإجراءات إذا كانت تندرج في إطار مقترحات مهنيي النقل بخصوص هيكلة قطاع النقل الطرقي وفق دفاتر تحملات قانونية، فإنه ما زالت هناك مطالب أخرى ينادون بها تهم أساسا بعض المقتضيات الجبائية. وتمنى رشيد الطاهري، نائب رئيس الجامعة الوطنية للنقل، في تصريح له، إمكانية التوصل إلى رد ايجابي من طرف وزارة الشؤون الاقتصادية والحكامة على بعض المقترحات كالكازوال المهني واسترجاع الضريبة على القيمة المضافة من 10 إلى 20 في المائة.

ولتوضيح هذه النقطة أعطيت الكلمة من جديد لعبد الإله حافظي أكد فيها على أن الجانب الجبائي، المتعلق بالضريبة على القيمة المضافة المطبقة على المحروقات ومفهوم الكازوال المهني، كان موضوع حوار مع الحكومة منذ سن نظام المقايسة. وتأسف على عدم أخذ هذه المقترحات في المشاريع السابقة متمنيا إدراج تعديلات في هذا الصدد. وخلص مقدم التقرير إلى أن دراسة مشروع القانون المالي 2014 مازالت في بدايتها وبلورة التعديلات

بخصوص هذه المطالب ستكون لا محالة محطة توافق ما بين الفرق البرلمانية، سواء أكانت في المعارضة أو الأغلبية، ما دامت المسألة تهم قطاعا حيويا ألا وهو النقل الطرقي.

وقدمت القناة الأولى في نشرتها المسائية ليوم 2013/11/17 ابتداء من الساعة 20:39:40 روبورطاجا حول التصويت على الجزء الأول من مشروع قانون المالية. وأشارت مقدمة النشرة في تعليقها إلى أن التصويت على الجزء الأول من مشروع قانون مالية 2014 يهم التعديلات الخاصة بالمادة الرابعة المتعلقة بالمقتضيات الضريبية. وأضاف مقدم التقرير أن جواب الحكومة حول المناقشة العامة لقانون المالية برسم سنة 2014 شكلت فرصة لإعطاء توضيحات حول النموذج التنموي المغربي ودعم القدرة الشرائية للمواطن والرفع من التصدير نحو الخارج وكذا الاستفادة من التعديل الضريبي. وأعطيت الكلمة في هذا الصدد لإدريس الأزمي الإدريسي، الوزير المكلف بالميزانية، حيث توقف عند التقدم بتعديل يستهدف " تمديد أجل الاستفادة من الإلغاء الكامل للغرامات وللزيادات ولفوائد التأخير، التأجيل ديالو على التاريخ الحالي ديالو ديال 30 دجنبر. بالنسبة للحكومة ولأغلبيتها هذا الأمر محسوم نهائيا، لن يكون هناك أي تمديد لهذا التاريخ وبالتالي فهذه دعوة لكل الملزمين أن يتوجهوا إلى قباضات التسجيل وإلى قباضات الضرائب وإلى قباضات الخزينة العامة للمملكة للاستفادة من هذا الإجراء. هذا الإجراء مهم ومهم جدا يمكنهم من أداء فقط أصل الدين من الضرائب الوطنية والضرائب المحلية والديون التي تساهم فيها الدولة، ويتوجب تأديتها لأن الأجل لن يمدد أكثر من 2013 2013/12/30". كما أبدت فرق الأغلبية بمجلس النواب رأيها حول مقترحات التعديلات فيما يخص النظام الضريبي. وتوقف رشيد الطالبي العالمي، رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار بمجلس النواب، عند "حرص الحكومة والأغلبية على بنية الميزانية العامة الشيء الذي أدى إلى رفض عدد من التعديلات حتى لا يتم الإخلال بهذه البنية العامة". وفي هذا السياق تم رفض تمديد أجل الاستفادة من الإلغاء الكامل للغرامات وللزيادات ولفوائد التأخير.

أما فيما يخص فرق المعارضة بمجلس النواب فبدورها قدمت تعديلات تهم القطاع الضريبي خصوصا في المجال الفلاحي. وتحدث بلعسال الشاوي، رئيس الفريق الدستوري بمجلس النواب، عن تقديم تعديلات من طرف المعارضة تهم جميع شرائح المجتمع وعلى وجه الخصوص الضريبة على القطاع الفلاحي، مفندا وجود أي دراسة أو معطيات موضوعية يمكن أن يبنى عليها أي مشروع تضريب، وهو ما من شأنه أن يضر بالإنتاج والتشغيل وبتنافسية هذا القطاع.

ملحق رقم 9: لائحة الشخصيات المتدخلة في البرامج الحوارية والمجلات الإخبارية

المتدخل	الهيأة التي تحدث باسمها	90 دقيقة للاقتناع	الشأن المحلي	شؤون برلمانية	ضيف الأحد	قضايا وآراء	مجلة البرلمان	ملف للنقاش	طريق الواطنة	المجموع
عبد العزيزالعبودي	حزب الإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية			00:12:42						00:12:42
فوزية الأبيض	حزب الإتحاد الدستوري						00:00:16			00:00:16
حنان أبو الفتح	حزب التجمع الوطني للأحرار						00:00:14			00:00:14
محمد أشروري	حزب الأصالة والمعاصرة								00:00:28	00:00:28
عبدالمالك أفرياط	الفدرالية الديمقراطية للشغل			00:12						00:12:09
عبد القادر أقوضاض	حزب الحركة الشعبية		00:02							00:02:03
الحسن أمروش	حزب الإستقلال								00:00:27	00:00:27
لبنى أمهير	حزب الحركة الشعبية						00:05:17			00:05:17
عرفات عثمون	حزب الحركة الشعبية			00:08:15						00:08:15
مصطفى الباكوري	حزب الأصالة والمعاصرة	00:03:48								00:03:48
فتيحة البقالي	حزب الإستقلال						00:06:50			00:06:50
سمير بلفقيه	حزب الأصالة والمعاصرة						00:00:22			00:00:22
عبد اللطيف بن يعقوب	حزب العدالة والتنمية						00:07:59			00:07:59
نبيل بنعبد الله	وزارة الإسكان والتعمير وسياسة المدينة				00:01:57					00:01:57
رشيدة بن مسعود	حزب الإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية						00:07:02			00:07:02
الحبيب بن الطالب	حزب الأصالة والمعاصرة			00:12:27						00:12:27
سعيد بليلي	حزب التجمع الوطني للأحرار			00:11:57						00:11:57
عدي بوعرفة	المنظمة الديمقراطية للشغل								00:10:25	00:10:25
محمد بوشنيف	حزب العدالة والتنمية						00:00:21			00:00:21
حسن بوهريز	حزب التجمع الوطني للأحرار							00:10:18		00:10:18
لحسن بونواري	حزب الإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية								00:00:28	00:00:28
محمد بوسعيد	وزارة الإقتصاد والمالية					00:00:41				00:00:41
حميد شباط	حزب الإستقلال				00:01:32					00:01:32
سعيد أشباعتو	حزب الإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية							00:11:42		00:11:42
أنس الدكالي	حزب التقدم والإشتراكية			00:10:54		00:11:45				00:22:39
أحمدو الباز	حزب الإتحاد الدستوري								00:07:01	00:07:01
حسن العرافي	أستاذ المالية العامة	00:00:47								00:00:47
محمد شكيري	أستاذ العلوم والتقنيات الضريبية						00:00:21			00:00:21
ادريس عبادي	أستاذ المالية العامة					00:11:08				00:11:08
محمد الشرقي	محلل وخبير اقتصادي	00:00:54				00:14:47				00:15:41
سليمة فرجي	حزب الأصالة والمعاصرة						00:00:18			00:00:18
عبد الحميد الفاتحي	حزب الإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية					00:12:51				00:12:51
كريم غلاب	مجلس النواب								00:00:17	00:00:17
مونيا غلام	حزب الإستقلال						00:00:16			00:00:16
امحمد كرين	حزب التقدم والإشتراكية							00:17:16		00:17:16
فؤاد حجير	حزب التقدم والإشتراكية								00:00:33	00:00:33
محمد حنين	حزب التجمع الوطني للأحرار						00:00:16			00:00:16
مصطفى حنين	حزب الإستقلال						00:00:20			00:00:20
ميلودة حازب	حزب الأصالة والمعاصرة			00:12:38			00:06:43	00:18:32		00:37:53
محمد عبد العالي الهلالي	حزب التجديد والإنصاف								00:00:29	00:00:29
محمد الحماني	حزب الإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية						00:05:47			00:05:47
مصطفى الإبراهيمي	حزب العدالة والتنمية					00:12:24	00:00:38			00:13:02
عبد الصمد الإدريسي	حزب العدالة والتنمية						00:01:59			00:01:59
ادريس الإدريسي الأزمي	وزارة منتدبة لدى وزير الاقتصاد والمالية مكلفة بالميزانية			00:24:38		00:00:48	00:01:05			00:26:31
علي الكبيري	حزب الحركة الشعبية								00:00:25	00:00:25
عبد الفتاح كمال	حزب الأصالة والمعاصرة					00:13:50				00:13:50
سعيد خيرون	حزب العدالة والتنمية			00:08:40			00:07:31			00:16:11
ادريس لشكر	حزب الإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية	00:02:05								00:02:05
عائشة لخماس	حزب الإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية						00:02:23			00:02:23
سليمان العمراني	حزب العدالة والتنمية						00:01:29		00:11:07	00:12:36
أحمد المهدي المزواري	حزب الإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية						00:00:14			00:00:14
عبد الله وكاك	حزب التجمع الوطني للأحرار								00:10:33	00:10:33
حسن عكاشة	حزب التجمع الوطني للأحرار			00:12:43						00:12:43
محمد الرماش	الإتحاد الوطني للشغل بالمغرب						00:08:33			00:08:33
رشيد ركبان	حزب التقدم والإشتراكية						00:00:29			00:00:29
الشرقاوي الروداني	حزب الأصالة والمعاصرة						00:07:27			00:07:27
عادل السباعي	حزب الحركة الشعبية						00:00:18			00:00:18
رشيد الطالبي العلمي	حزب التجمع الوطني للأحرار						00:08:45			00:08:45
أحمد التهامي	حزب الأصالة والمعاصرة						00:00:27			00:00:27
محمد زويتن	حزب العدالة والتنمية						00:00:25			00:00:25
خديجة الزومي	الإتحاد العام للشغالين بالمغرب			00:06:17			00:02:49			00:09:06
المجموع		00:07:34	00:02:03	02:13:20	00:03:29	01:18:14	01:26:54	00:57:48	00:42:13	06:51:35

ملحق رقم 10: ورقة حول إدماج مقاربة النوع في ميزانية الدولة

يمكن تعريف تحليل الميزانية على أساس مقاربة النوع باعتبارها مقاربة تعتمد تحليل تأثير الاعتمادات المخصصة لتحسين ظروف كل من المرأة والرجل من جهة، والفتيان والفتيات من جهة أخرى. فهي تندرج في إطار مقاربة شمولية تهدف إلى تحقيق العدل والمساواة. ويقتضي ذلك تنسيقا أكبر بين السياسات والبرامج والميزانية. كما تهدف هذه المقاربة إلى ربط الموارد المخصصة بمدى تحقق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوخاة وتوفير شروط الحكامة الجيدة.

وتعتمد المقاربة أيضا على مجموعة من الآليات أهمها التدبير المبني على النتائج واللاتركيز المالي ودعم علاقات الشراكة مع الجماعات المحلية والمجتمع المدني وتحسين البرمجة الممتدة على مجال زمني معين وتوجيه المراقبة المالية صوب مراقبة النجاعة. وتأخذ مقاربة النوع بعدها الكامل في إطار التنمية البشرية، وذلك لأن التفاوتات بين الجنسين تشكل عائقا أمام تسريع وتيرة التنمية. وبعبارة أخرى، تَعتبر المقاربة أنه لا يمكن تحقيق أي تنمية قوية ومستدامة دون إدماج وتمكين المرأة من الحضور الفعال في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

ويعتمد التحليل النوعي للنفقات العمومية على تشخيص وضعية مختلف الفئات الاجتماعية وتقييم أسباب ونتائج الفوارق المسجلة. ويتوقف هذا التشخيص على توفر معطيات كاملة ومحينة لتحديد مدى استجابة السياسات العمومية والتوجهات المتبعة والاعتمادات المرصودة لتقليص الفوارق الاجتماعية.

وتندرج هذه المقاربة في إطار مشروع انخرط فيه المغرب منذ سنة 2001 يضم عددا من الفاعلين والأطراف كالبنك الدولي وعدد من المنظمات المنتمية لهيأة الأمم المتحدة كصندوق الأمم المتحدة لتنمية المرأة، بالإضافة إلى عدد من المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية. واستهدف المشروع إدماج مقاربة النوع في صياغة السياسات العمومية وعلى الخصوص إعداد وتدبير ميزانية الدولة. كما يدخل هذا المسلسل في إطار إصلاحات الميزانية الهادفة إلى تدبير يعتمد على النتائج ويأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع.

وابتداء من سنة 2006 تم إدماج تقرير خاص حول النوع ضمن الوثائق والتقارير المرافقة لمشاريع قوانين المالية. وانطلق المشروع بإدراج مقاربة النوع في إعداد وتدبير الميزانية القطاعية لأربع وزارات (المالية، التعليم، الصحة والفلاحة) في مشروع سنة 2006 ليصل إلى ثلاثين قطاعا وزاريا في مشروع سنة 2014.

وقد استهدف التقرير المرفق بمشروع سنة 2014 تحقيق التنسيق والانسجام بين الإجراءات المتخذة من طرف القطاعات الوزارية والمؤسسات المكلفة بتتبع احترام حقوق المرأة. وهكذا خُصص الجزء الأول من التقرير للتحليل الأفقي للسياسات العمومية من منظور النوع وفق المقاربة الحقوقية كمدخل أساسي للمعالجة القطاعية لآثار هاته السياسات ومدى استجابتها لضرورة توفير الولوج المتكافئ للحقوق.

ويتضمن الجزء الثاني من التقرير تفصيلا عن المجهودات المبدولة من طرف كل قطاع وزاري في هذا المجال. ويتمحور الجزء الخاص بكل قطاع حول ثلاثة محاور: يتضمن المحور الأول جذاذة تقديمية للوزارة أو القطاع والإطار المعياري لحقوق الإنسان الخاص به؛ ويتضمن المحور الثاني الجهود المبذولة لوضع سياسات عمومية تأخذ بعين الاعتبار النوع ؛ أما المحور الثالث فيقدم "تحليل أهم مؤشرات النتائج".

وتجدر الإشارة إلى أنه في إطار الجهود الرامية إلى تثمين التجربة المغربية في مجال ميزانية النوع، نظمت وزارة الاقتصاد والمالية بشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة مؤتمرا دوليا حول ميزانية النوع بمراكش في نونبر 2013. وقد عرف المؤتمر حضور أكثر من 233 مشاركا من مختلف دول العالم، حيث شكل فرصة مثالية لدراسة مختلف التجارب في مجال الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي والتقدم المحرز وعوامل النجاح والعقبات والدروس المستفادة من أجل استخلاص طرق ضمان استدامة الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي كأداة للتقدم في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة .

واتفق المشاركون في المؤتمر على توصيات تهدف إلى وضع الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي في إطار النقاش بين الحكومات حول التنمية ما بعد سنة 2015. كما ناشد المشاركون في المؤتمر أصحاب القرار والمجتمع الدولي بالالتزام بتحسين التمويل والتتبع لتعزيز المساواة بين الجنسين.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا المؤتمر خرج بنص أطلق عليه اسم "إعلان مراكش" واعتمد كوثيقة رسمية للأمم المتحدة بعدما تم تقديمه من قبل وزارة الشؤون الخارجية والتعاون في يناير 2013 إلى الأمين العام للأمم المتحدة. كما أقرت لجنة وضعية المرأة التابعة للأمم المتحدة في جلستها 51 توصيات هذا الإعلان حسب المرجع E/2013/4. وبالإضافة إلى ذلك، خلص المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، في دورته المنعقدة بجنيف في يوليوز 2013، إلى اعتماد هذا الإعلان كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

وقد مكن التطور التدريجي لتجربة وزارة الاقتصاد والمالية في مجال برمجة الميزانية المرتكزة على النتائج والمراعية للنوع الاجتماعي على مدى عشر سنوات من إنتاج سيل من المعارف والآليات اللازمة لتقييم السياسات العمومية من منظور النوع. وعمليا، تمكن المغرب، بفضل المقاربة البراغماتية والتدريجية المعتمدة منذ سنة 2002 بهدف إدماج مقاربة النوع في برمجة الميزانية، من التوفر على وسائل تحليلية ترتكز على دلائل مدعمة بمجموعة من المؤشرات التي تراعي النوع بهدف تدعيم آليات تتبع وتقييم السياسات العمومية من منظور النوع الاجتماعي. وهكذا، تم إحداث مركز الامتياز للنوع الاجتماعي لدى وزارة الاقتصاد والمالية شهر فبراير 2013، واندرجت هذه العملية في إطار تنفيذ التوصيات الصادرة عن المناظرة الدولية حول النوع التي احتضنتها مدينة مراكش في نونبر 2012، خصوصا تلك الداعية إلى تدعيم المناخ الملائم لتطوير تدبير واقتسام المعارف والخبرات والممارسات الناجحة في مجال ميزانية النوع وذلك في إطار المبادرات الدولية والتعاون جنوب-جنوب.

وتناط بمركز الامتياز الخاص بميزانية النوعالمهام التالية :

- إغناء الخبرة المكتسبة، على مدى عشر سنوات من التجربة المتواصلة في مجال ميزانية النوع، عبر نظام تدبير المعارف المنجز من طرف وزارة الاقتصاد والمالية بشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة؛
- تعميق الابتكار عبر دعم البحث والتجديد في مجال ميزانية النوععلى الصعيد الوطني والدولي؛
- دعم اعتماد ميزانية النوعمن قبل مجموع المتدخلين عبر تعزيز قدرات الفاعلين المعنيين.

وقد حاز المغرب، في يونيو من سنة 2014، على جائزة الأمم المتحدة الأولى للامتياز في مجال خدمة المرفق العام لسنة 2014 (الفئة الرابعة الخاصة بالمجهودات المبذولة لتشجيع المساواة بين الجنسين)، اعترافا بالمجهودات المبذولة من طرف وزارة الاقتصاد والمالية في إطار برنامجها المتعلق بميزانية النوع. وتعد هذه الجائزة اعترافا دوليا رفيع المستوى في مجال الامتياز في خدمة المرفق العام.

ويعد هذا التتويج الأممي تكريسا للدينامكية المتواصلة التي أطلقتها وزارة الاقتصاد والمالية منذ سنة 2002. وبالنظر إلى منهجية العمل المعتمدة والنتائج المحصلة، تم تصنيف التجربة المغربية المتعلقة بميزانية النوعكتجربة رائدة على الصعيدين الإقليمي والدولي، وتجلى ذلك من خلال العدد الهام من الوفود المنتمية إلى الدول الإفريقية والشرق أوسطية والأوروبية والأمريكية اللاتينية التي توافدت على المغرب، إذ أبدت اهتماما متواصلا ورغبة في تبادل المعارف والتجارب.

وفي الأخير تجدر الإشارة إلى أن مشروع القانون التنظيمي للمالية، كما أحيل على مجلس النواب، يضم في مادته 39 فقرة تنص على أنه "يؤخذ بعين الاعتبار معيار النوع في تحديد الأهداف والمؤشرات المشار إليها أعلاه".